أكرم إبراهيم البكري

عنف الدولة

العنف السياسي وسط طلاب الجامعات فترة
حكم الحركة الإسلامية القومية للسودان

العنوان: عنف الدولة العنف السياسي وسط طلاب الجامعات

في فترة حكم الجبهة الإسلامية للسودان

المؤلف :- أكـــــرم ابـراهيم البكري

القياس :- 18 * 14

رقم الإيداع :- 2026/1/1

الترقيم الدولي :-2026/98765

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف

الناشر :- دار إبراهيم البكري للطباعة والنشر والتوزيع

تـلفون 0096891831430

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للمؤلف ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً او اى قسم من اقسامه بأي شكل من الاشكال الا بأذن كتابي .

التصميم والإخراج: معمر مكي عمر

تنويه

يمثل هذا الكتاب إعادة تقديم لمجموعة من المقالات التي كُتبت في فترات متفرقة، وتناولت بالتحليل والنقد ظاهرة عنف الدولة في السودان خلال حقبة سيطرة الجبهة الإسلامية على السلطة، منذ انقلاب عام 1989 وحتى سقوط النظام في عام 2019. ومحاولة لقراءة تاريخ العنف بالجامعات والمعاهد العليا ، وقد ركّزت تلك المقالات على أحد أكثر تجليات هذا العنف وضوحاً وتأثيراً، وهو العنف السياسي الممارس داخل الفضاءات الجامعية منذ ستينات القرن الماضي ، حيث تحولت الجامعات السودانية من مؤسسات لإنتاج المعرفة وتداول الأفكار إلى ساحات للصراع الأيديولوجي، وأدوات لإعادة إنتاج السلطة عبر القهر والترويع والإقصاء المنهجي

إن جمع هذه المقالات في كتاب واحد لا يهدف إلى التوثيق التاريخي فحسب، بل يسعى إلى تقديم قراءة تحليلية ممتدة لجذور العنف السياسي، بوصفه نتاج مباشر لسياسات دولة قامت على عسكرة المجال العام، وتديين السياسة، وتسخير أجهزة الأمن والتنظيمات الطلابية الموالية للسلطة لضبط الحقل الجامعي وإخضاعه. وهنا لا يُنظر إلى العنف الذي استهدف طلاب الجامعات باعتباره حدثاً معزولاً أو انحرافاً ظرفياً، بل كجزء من بنية متكاملة لعنف الدولة، جرى تطبيعها وتكريسها على مدى ثلاثة عقود

ويأتي إعادة نشر هذه المقالات اليوم، في لحظة تاريخية بالغة التعقيد يعيشها السودان، بوصفها محاولة لفهم ما يجري في الحاضر من عنف ممنهج وانهيار شامل، من خلال العودة إلى لحظة التأسيس الأولى، حين زُرعت بذور العنف والإقصاء والكراهية في مؤسسات التعليم والمجتمع على السواء. فالواقع الراهن، بما يحمله من دماء وخراب وتفكك، لا

يمـكن فصلـه عن تلـك التراكمـات الطويـلة التي أنتجتهـا دولة الـحزب الواحـد والعقيـدة المغـلقة، والتي جعـلت من الـعنف وسيـلة حكـم ومنـهج إدارة للصـراع السيـاسي والاجتمـاعي

عليـه، فإن هذا الكتـاب، المعنـون **عنف الـدولة الـعنف السيـاسي وسـط طلاب الجامعـات في فتـرة حكـم الجبـهة الإسلامية للسـودان**، لا يقـدّم نفسـه بوصفـه شـهادة شخـصية أو سـرد انفعـالي، بـل كمسـاهمة فكـرية ونقـدية في تفكيـك بنية الـعنف، وفضـح آلياتـه، وربـط ماضيـه بحاضـره، أملاً في فتـح أفق معـرفي وأخلاقي يضـع مسـاءلة الـدولة والـعنف في قـلب أي مشـروع جـاد لإعـادة بنـاء السـودان علـى أسـس العـدالة، والحـرية، واحتـرام الكـرامة الإنسـانية

اكرم البكري

إهداء

إلى جيلي.....

جيل الأحلام المصادَرة، والفرص المهدورة، والحرمان المؤسس

الجيـل الذي تفتـحت عيونـه في لـحظة المـراهقة علـى حضـور الـكاكي في فضـاءات الجامعـات، وعلـى عنف مُمنـهج يُمـارس باسـم الـدين، ودمـار يُشـرعَن تـحت لافتـات الخلاص الإلـهي

جيـل شـهد كيف تُستبـاح النفـس التي حـرّم اللـه إلا بالـحق، لا لجرم أخلاقي، بل لاختلاف سياسي، وكيف يتحوّل الحاكم إلى ناطق باسم السماء، مانحاً نفسه سلطة العقاب والحياة والموت.

إلى هذا الجيل....

الذي دُفـع قسـراً ليكـون شـاهداً علـى تشـويه المقـدّس وتسييـس الإيمـان

أُهـدي هذا العمل المتواضع، بوصفه محاولة للفهم، والتوثيق، واستعادة المعنى في مواجهة عنف الدولة وذاكرة القهر

اكرم البكري

”

أن الوطن يعيش جدليه تدمير الذات فهو مبرمج على اباده نفسه والتنكيل بها عندما لا يجد عدو ينوب عنه في ذلك

”

لا يبحث الانسان الحكيم عن اى نشاط يؤدى الى العنف

ميلان كونديرا – البطء

المقدمة

لا يمكن فهم ظاهرة عنف الدولة في السودان بمعزل عن التاريخ السياسي الذي تشكّلت داخله الدولة الوطنية منذ الاستقلال. فالتجربة السودانية، على امتداد أكثر من ستة عقود، اتسمت بعدم الاستقرار البنيوي في شكل الحكم، وبالهشاشة المؤسسية، وبعجز مزمن عن إنتاج مشروع وطني جامع، وهي سمات تشترك فيها مع عدد من دول العالم الثالث، غير أن حدّتها وامتدادها الزمني يمنحان الحالة السودانية خصوصيتها المأزومة.

فمنذ عام 1956، ظل السودان أسير دورة متكررة من الانقلابات العسكرية، والتجارب المدنية الهشة، والاقتصاديات الريعية العاجزة، في ظل غياب رؤية برامجية طويلة المدى، وهيمنة التفكير اللحظي وردّ الفعل السياسي على حساب التخطيط الاستراتيجي. كما شكّل استدعاء الآخر سواء كان داخلياً أو خارجياً أحد الثوابت المركزية في الخطاب السياسي، بوصفه أداة لتبرير الفشل، وتغييب النقد الذاتي، وتعطيل مساءلة السلطة.

وفي قلب هذا المأزق، ظلّت القضايا التأسيسية الكبرى مثل سؤال الهوية، وعلاقة الدين بالدولة، وطبيعة المواطنة، وحدود السلطة تدور في فضاء جدلي مغلق منذ فجر الاستقلال، دون حسم دستوري أو توافق فكري، ما أدى إلى إعادة إنتاج الأزمة جيلاً بعد جيل.

وقد أفضى هذا الانسداد التاريخي إلى تآكل تدريجي في بنية الدولة، وانحراف وظيفتها من كونها إطار ضامن للحقوق والحريات إلى

أداة للهيـمنة والقسـر.

ويمثـل استيلاء الإسلاميين علـى السـلطة في سنة 1989 نقـطة تحـوّل حاسـمة في هذا المسـار، حيث انتقـل الـعنف من كونـه ممـارسة استثنـائية إلـى كونـه سيـاسة دولة ممنـهجة. فقـد جـرى إخضـاع مؤسسـات الـدولة، المـدنية والتعليـمية والأمنية، لمشـروع أيديولـوجي إقصـائي، أعـاد تعـريف السيـاسة باعتبارهـا صراعـاً صفريـاً، لا مجـال فيـه للتعـدد أو الاختلاف.

تحـولت الجامعـات السـودانية من فضـاءات معـرفية مستقـلة إلـى سـاحات اشتبـاك سيـاسي وأمني، تُمـارس فيهـا السـلطة عنفهـا المباشـر وغير المباشـر ضـد الـطلاب، بوصفهـم أحـد أكثـر الفاعـلين تهديـداً للأنظـمة الشـمولية.

لقـد كانت الجامـعة، تاريخيـاً أحـد أهـم مواقـع إنتـاج الـوعي النقـدي في السـودان، ومـركزاً للحـراك السيـاسي والاجتمـاعي، غيـر أن الـدولة الشـمولية سـعت إلـى تفكيـك هذا الـدور عبـر أدوات متعـددة منهـا القمـع الأمني، والتشـريعات الاستثنـائية، وتسـليح التنظيمـات الـطلابية المـوالية، وتطبيـع العنف داخـل الحـرم الجامـعي. وهـكذا، لـم يعـد العنف حـادثة عـرضية أو تجـاوزاً فرديـاً، بـل أصبـح جزء من البنية اليـومية للحيـاة الجامـعية، ومكـوّن أسـاسي في عمـلية الضبـط والسيطـرة.

وانعكـس هذا المسـار بعـمق علـى النـسيج الاجتمـاعي والثقـافي، حيث أسـهم عنف الـدولة في إعـادة تشـكيل منظـومة القيـم داخـل المجتمـع، لا سيمـا وسـط الأجيـال النـاشئة. فقـد تراجعت قيـم الحـوار والاختلاف السـلمي، وصعـدت مفـردات الإقصـاء والكـراهية والعـدوانية، وتحـوّل الخطـاب السيـاسي داخـل الجامـعة وخارجهـا إلـى خطـاب مشـحون بالـعنف الـرمزي والـلفظي، بـلغ في كثيـر من الأحيـان مستويـات غيـر مسبـوقة من الابتذال والتسفيـه. وأصبحت (الرجـالة) و(الفتونة)وفـرض القـوة معيـاراً ضمنيـاً للفاعـلية السيـاسية، بـدلاً عن الكفـاءة الفكـرية والتنظيـمية.

إن خطورة هذا التحول لا تكمن فقط في ممارسات القمع ذاتها، بل في تطبيع العنف بوصفه سلوك مشروع في تشربه داخل الوعي الجمعي، بحيث انتقل من كونه أداة سلطة إلى ثقافة عامة، أعادت إنتاج نفسها داخل الجامعات، ثم تسربت إلى المجتمع الأوسع. ومن هنا، فإن الجامعات السودانية تمثل مرآة مكثفة لأزمة الدولة، ومختبراً حياً لفهم كيف تُنتج السلطة الشمولية العنف، وكيف يُعاد تدويره اجتماعياً وثقافياً.

لذلك، يسعى هذا الكتاب إلى تفكيك ظاهرة عنف الدولة في السودان من خلال تتبع تجلياتها داخل الجامعات والمعاهد العليا، بوصفها أحد أكثر الفضاءات حساسية وتأثراً بالتحولات السياسية. ولا يتعامل الكتاب مع أحداث العنف بوصفها وقائع معزولة، بل يضعها ضمن إطار تاريخي وبنيوي أوسع، يربط بين طبيعة الدولة، وأيديولوجيا السلطة، وتشوه المجال العام، وصولاً إلى إعادة إنتاج العنف كأحد ملامح الحياة اليومية.

عنف الدولة

العنف السياسي وسط طلاب الجامعات
فترة حكم الحركة الإسلامية القومية للسودان

المبحث الأول

عنف الدولة والعنف السياسي

العنف السياسي وسط الطلاب لا العنف الطلابي

تأتي هذه المعالجة بوصفها امتداد ضروري لمقدمة الكتاب ، باعتبارها إطار تحليلي يهدف إلى تفكيك ما يُتداول اختزالاً تحت مسمى العنف الطلابي داخل الجامعات، وهي تسمية تُغفل في كثير من الأحيان الجذور البنيوية والسياسية للظاهرة. فالأحداث الدامية التي شهدتها بعض الجامعات السودانية خلال حقبة الإسلاميين والتي افضت الى مقتل عدد من الطلاب ، لا يمكن فهمها أو تفسيرها بمعزل عن الفهم السياسي والاجتماعي العام الذي يطوّق الفضاء الجامعي ويتغلغل في نسيجه.

إن العنف السياسي وسط الطلاب لا يُعد ظاهرة طارئة أو نبتًاً شيطانياً نشأ من فراغ، بل هو نتاج تراكمي مباشر لاختلالات أعمق في بنية الدولة والمجتمع، وانعكاس موضوعي لعنف رمزي ومادي ظل يمارس خارج أسوار الجامعة، قبل أن يُعاد إنتاجه داخلها بأدوات أكثر حدة واندفاعاً. فالجامعة، بوصفها مؤسسة اجتماعية ومعرفية، ليست كيان معزول عن محيطها، بل تمثل مرآة مصغّرة للصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمع، حيث تنتقل إليها أنماط الاستقطاب الحاد، والإقصاء، والتخوين، واستخدام القوة كوسيلة لحسم الخلافات.

ومن ما سبق ذكره ، فإن الإدانة المبدئية للعنف، أياً كانت دوافعه أو الذرائع التي تُساق لتبريره، تظل موقفاً أخلاقياً ومعرفياً لا خلاف عليه.

فالعنف، سواء مورس داخل الوسط الطلابي أو خارجه، يمثل آفة بنيوية تهدد إمكانات التعايش السلمي والعمل السياسي المدني، وتُقوّض الدور التاريخي للجامعة باعتبارها فضاءً للنقاش الحر وتداول الأفكار. غير أن الاكتفاء بالإدانة الأخلاقية، دون تحليل علمي معمق لشروط نشوء العنف واطاره التاريخي والسياسي، لا يفضي إلى معالجة حقيقية، بل يسهم في إعادة إنتاج الأزمة بصور أكثر تعقيداً.

إن المقاربة العلمية الرصينة تقتضي العودة إلى تاريخ العنف السياسي وسط الطلاب، لا بوصفه انحراف سلوكي فردي وإنما كظاهرة اجتماعية وسياسية لها أسبابها البنيوية، المرتبطة بعسكرة المجال العام، وتدويين السياسة، وإضعاف المؤسسات المدنية، وتجفيف قنوات التعبير السلمي، إضافة إلى الدور الذي لعبته الدولة نفسها عبر مراحل مختلفة في شرعنه العنف أو التغاضي عنه حينما يخدم مصالحها الآنية. ومن خلال هذا التتبع التاريخي والتحليلي ، يمكن تحديد مواضع الخلل، وتشخيص مكامن العطب، وصولاً إلى بلورة معالجات جذرية تتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، نحو إعادة الاعتبار للجامعة كمجال مستقل، آمن، ومنتج للوعي النقدي.

تاريخ العنف السياسي في الجامعات السودانية:-

يُظهر التتبع التاريخي لمسار العنف داخل الجامعات السودانية أن أكثر مراحله حدّة ودموية ارتبطت، في الغالب، بفترات الحكم العسكري، مقارنة بالحقب المدنية الثلاث التي عرفها السودان منذ الاستقلال. إذ لم يكن العنف داخل الحرم الجامعي ظاهرة عفوية أو منفصلة عن الحالة السياسية العامة، بل جاء بوصفه انعكاساً مباشراً لطبيعة الدولة، وشكل السلطة، وآليات إدارتها للاختلاف السياسي، خاصة حينما تتبنى النظم الحاكمة مقاربة أمنية في التعامل مع المجال العام ومع المؤسسات التعليمية بوصفها فضاءات محتملة للمعارضة والتنظيم السياسي.

وتُمثل فترة الحكم العسكري الأولى (17 نوفمبر 1958 – 21 أكتوبر 1964) لحظة تأسيسية في تاريخ العلاقة المتوترة بين السلطة العسكرية والحركة الطلابية، بالأخص في جامعة الخرطوم التي ظلت، منذ نشأتها، مركز للفعل السياسي والفكري، ورافعة أساسية للنقاش العام وللمقاومة المدنية. فقد تصاعدت المواجهة بين طلاب الجامعة ونظام الفريق إبراهيم عبود في تدهور الأوضاع السياسية، وانسداد الأفق الديمقراطي، وتقييد الحريات العامة، إلى أن بلغت ذروتها في أكتوبر 1964.

وانتهت هذه المواجهة التاريخية بقيام ثورة شعبية ظافرة أعادت المؤسسة العسكرية إلى ثكناتها، وكان الشرارة المباشرة لها استشهاد الطالب أحمد القرشي طه، الذي تحوّل مقتله إلى رمز مركزي في الذاكرة الوطنية، ومحطة مفصلية في تاريخ الحركة الطلابية السودانية، ليس فقط باعتباره أول شهيد لثورة شعبية حديثة، بل لما مثّله من تلاحم بين الجامعة والشارع، وبين النخبة المتعلمة والقواعد الاجتماعية الواسعة. ومنذ ذلك الحين، ظل اسم القرشي محفور في الوعي الجمعي بوصفه أيقونة للمقاومة المدنية ودليلاً على الدور الطليعي للطلاب في التغيير السياسي.

ومع ذلك، يقتضي التحليل الموضوعي الإشارة إلى أن نظام الفريق عبود، على الرغم من طبيعته العسكرية وقمعه للعمل السياسي، لم يتبنى مشروع أيديولوجي شامل لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية أو الثقافية للمجتمع السوداني، ولم يسعَ إلى إخضاع الجامعة ضمن مشروع عقائدي مغلق كما حدث في مراحل لاحقة. كما أن سياسات الدولة في تلك الفترة لم تستهدف الطلاب أو المواطنين بصورة مباشرة في معاشهم اليومي إذ ظل التعليم، والخدمات الصحية، والإعاشة، تُعامل باعتبارها حقوق أصيلة تكفلها الدولة، لا امتيازات مشروطة بالولاء السياسي، رغم عسكرة الحكم وغياب النظام الديمقراطي.

واتسم تعامل السلطة مع النشاط الطلابي بطابع إداري وأمني

محدود، تمثل في إجراءات مثل تجميد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مرتين خلال تلك الحقبة، وهي خطوات تعكس نزعة احتوائية وقمعية في آن واحد، لكنها لم تبلغ مستوى التدمير المنهجي للبنية التنظيمية للحركة الطلابية، ولم تُفضِ إلى عسكرة الصراع داخل الحرم الجامعي أو إلى تحويله إلى ساحة اقتتال سياسي دموي، كما ستشهد البلاد لاحقاً في ظل نظم أيديولوجية أكثر شمولية.

يمكننا القول إن تجربة العنف السياسي في الجامعات خلال فترة الحكم العسكري الأولى شكّلت بداية الصدام بين الدولة العسكرية والحركة الطلابية، لكنها ظلت، نسبياً محدودة في أدواتها ومداها، ومختلفة نوعياً عن أنماط العنف المُسيس والممنهج ،والتي ستتطور في الفترات اللاحقة، حينما أُخضعت الجامعات لمشاريع أيديولوجية شاملة، وأُعيد تعريف الطالب لا كمواطن صاحب حق، بل كخصم سياسي محتمل.

العسكرية الثانية 25 مايو 1969 الى 16 ابريل 1985

تمتد الحقبة العسكرية الثانية في السودان من الخامس والعشرين من مايو 1969 حتى السادس عشر من أبريل 1985، وهي مرحلة ارتبطت بنظام جعفر نميري المعروف اصطلاحاً بنظام مايو، الذي تبنّى في بداياته مشروع أيديولوجي ذا طابع قومي عربي وميول اشتراكية واضحة، متأثراً بالشأن الإقليمي العروبي السائد آنذاك، ولا سيما خطاب القومية العربية والتحالفات مع المعسكر الاشتراكي. وقد أفضى هذا التوجه إلى صراع سياسي ممتد مع الأحزاب اليمينية والتقليدية، التي رأت في النظام المايوى تهديداً مباشراً لبنيتها التاريخية ومصالحها الاجتماعية والسياسية.

وفي اطار هذا الصراع، شهدت المعارضة السياسية تحوّل نوعي في أدوات المواجهة، حيث لجأت بعض القوى الحزبية إلى عسكرة نشاطها

السياسي، وكان من أبرز تجليات ذلك إرسال طلاب جامعيين إلى معسكرات تدريب عسكرية في الصحراء الليبية، تحت ذريعة مقاومة نظام يُوصَف بأنه شيوعي لينيني. ويعكس هذا التحول مدى انزلاق الصراع السياسي من فضاء التنافس المدني إلى منطق العنف المسلح، وهو ما أسّس مبكراً لربط النشاط الطلابي، بوصفه أحد أكثر أشكال الفعل السياسي حيوية، بخيارات العنف والتنظيم شبه العسكري.

ورغم الطابع القمعي والدموي الذي اتسم به نظام مايو، فإن الحقل الجامعي خلال هذه الفترة احتفظ بخصوصية لافتة إذ لم تُعطَّل الاتحادات الطلابية بصورة منهجية، ولم تُجفَّف الأنشطة الثقافية والسياسية داخل الجامعات على نحو شامل. بل على العكس، تمكن طلاب التيار الإسلامي من السيطرة على دورات متعاقبة لاتحادات الطلاب لفترات طويلة، وهو ما يشير إلى وجود هامش نسبي من التعددية التنظيمية داخل الجامعات، مقارنة بما كان سائداً في الفضاء السياسي العام. ويُفهم هذا الواقع في إطار سعي النظام إلى موازنة نفوذ القوى السياسية، واستخدام الحركات الطلابية بدرجات متفاوتة كصمّام أمان أو أداة احتواء للصراع.

وقد انتهت هذه الحقبة بسقوط النظام المايوى على وقع الحراك الشعبي الواسع الذي انطلقت شرارته من الجامعات، ولا سيما من جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة السودان، حيث لعب الطلاب دور محوري في تعبئة الشارع السياسي، ما توّج بانتفاضة أبريل 1985. غير أن هذا الدور التاريخي للحركة الطلابية لم يمنع من ملاحظة أن العنف، بوصفه ظاهرة سياسية داخل الجامعات، لم يبلغ ذروته خلال هذه المرحلة، بل شهد تصاعد أكثر فداحة ووحشية في ظل نظام الجبهة الإسلامية القومية الذي استولى على السلطة في الثلاثين من يونيو 1989، حيث تحوّل العنف من أداة استثنائية في الصراع السياسي إلى ممارسة ممنهجة داخل الحرم الجامعي.

قبل الخوض في هذه الفترة لنقف على اكثر الوقائع عنفاً في تاريخ الجامعات السودانية

شهدت جامعة الخرطوم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات سلسلة من الأحداث المفصلية التي يمكن النظر إليها بوصفها لحظات تأسيسية لتحوّل العنف السياسي داخل الحرم الجامعي، ولا سيما حين ارتبط هذا العنف مباشرة بالنشاط الثقافي بوصفه مجال للصراع الأيديولوجي. ففي عام 1976 وقعت حادثة تُعد الأولى من نوعها في تلك المرحلة، حين نظّمت الجبهة الديمقراطية داخل قاعة الامتحانات فعالية ثقافية تضمّنت أداء رقصة (العجكو)، وهي إحدى الرقصات الشعبية المعروفة لدى بعض قبائل غرب السودان، قُدّمت باعتبارها تعبير عن التنوّع الثقافي والتراث الشعبي السوداني. غير أن هذه الفعالية قوبلت برفض حاد من طلاب الاتجاه الإسلامي، الذين اعتبروا الأداء خروج على القيم التي يتبنّونها، لينتهي الخلاف إلى هجوم عنيف باستخدام السيخ والأسلحة البيضاء، أسفر عن سقوط الطالب سيد عبدالرحمن، المعروف بين زملائه بلقب (كنه).

وتتكرر دلالات هذا النمط من الصدام في عام 1981، حين شهدت القاعة ذاتها مصادمات دموية على خلفية عرض فيلم عرس الزين، المأخوذ عن رواية الطيب صالح، وهو عمل أدبي يتقاطع مع أسئلة التقاليد، والدين والجسد والمجتمع. كما تجددت المواجهات في عام 1986 إثر عرض مسرحية سقوط الباستيل، بما تحمله من رمزية ثورية وإحالات إلى التمرّد على السلطوية، الأمر الذي عمّق من حدة الاستقطاب داخل الوسط الطلابي.

ويُلاحظ في مجمل هذه الوقائع أن البعد الثقافي كان المحرّك الأساسي للصدامات، إذ لم تنشأ المواجهات في سياق نزاع نقابي أو مطالب خدمية، بل في إطار أنشطة فنية وتنويرية، ما يكشف عن صراع أعمق حول تعريف المقبول ثقافياً وأخلاقياً داخل الجامعة. ويقود هذا المعطى إلى تساؤل جوهري: لماذا كان العنف هو الأداة المفضّلة لدى

طلاب الاتجـاه الإسلامي في مواجـهة الفعـل الثقـافي والفني، بـدلًا من خـوض معـركة فكـرية أو نقـدية داخـل الفضـاء الجامـعي؟

في نفـس هذا الاتجـاه، شـهد يـوم الحـادي عشـر من نوفمبـر 1986 أحداثاً دامية انتـهت بمقتـل الطـالب بلال حامـد محمـد، في واحـدة من أكثـر الوقائـع تعبيـراً عن انفلات العنف داخـل الجامعة. ويـوثّق الأستـاذ حاتـم عبـد الفضيـل، في ورقتـه المنشـورة (العنف الـطلابي في الجامعـات السـودانية: المـاضي والحاضر)، سلسـلة من الأحـداث التي اندلعت عقب قـرار بفصـل إحـدى الطالبـات من الداخـلية، وهـو مـا فجّـر مـوجة احتجاجـات طلابية انتـهت باشتبـاكات دامية. كمـا يرصـد الـكاتب في الـورقة ذاتهـا مصادمـات عنيفة وقـعت بـكلية الـطب بجامـعة الخرطـوم إثـر بيـان أصـدره أحـد الـطلاب أعـلن فيـه انسلاخـه عن أحـد الاتجاهـات اليـمينية، لتتحـول الواقـعة إلـى صـراع تنظيـمي واسـع أسفـر عن إصـابة مـا يقـارب ستين طـالب.

وتتوالـى حـوادث القتـل المرتبـطة بالصـراع السيـاسي داخـل الجامـعة ففي عـام 1980 قُتـل الطـالب الغـالي عبدالحكـم طعنـاً علـى يـد طـالب آخـر في خضـم الخلاف حـول الدسـتور، بينمـا سقـط الطـالب عبدالحميـد عثمـان قتيلاً في عـام 1986 خلال مظاهـرة طلابية، بمـا يعكـس انتقـال العنف من كونـه فعـل عـارض ا إلـى ظاهـرة بنيـوية متجذّرة في الحيـاة الجامعية.

يمكننـا القـول إن جامـعة الخرطـوم في تلـك المرحـلة لـم تـكن مجـرد سـاحة تعليـمية، بـل فضـاءً مـكثف للصـراع الأيديولـوجي، حيث تحـوّل النشـاط الثقـافي من أداة للتنويـر وبنـاء الـوعي إلـى شـرارة لإنتـاج الـعنف، في ظـل عجز القـوى المتصـارعة عن إدارة الاختلاف داخـل أطـر سـلمية، وهي دينـامية ستبـلغ ذروتهـا لاحقـاً في العقـود التـالية مـع تسييـسٍ أشـدّ وأدلجةٍ أعـمق للـعنف داخـل الجامعـات السـودانية.

العنف السياسي وسط الطلاب في عهد الجبهة الإسلامية القومية 1989

مثّل استيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة في يونيو 1989، بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير وبتنظير أيديولوجي من الدكتور حسن عبد الله الترابي، نقطة انعطاف حادة في مسار الدولة السودانية الحديثة، حيث سعت السلطة الجديدة إلى إعادة تعريف الزمن السياسي والتاريخ الوطني وفق سرديتها الخاصة، وكأن السودان يبدأ دورة حياته من لحظة إحكام قبضتها على الحكم. وقد انطوت هذه المقاربة على مغالطة زمنية ومنهجية عميقة، إذ استهدفت محو الذاكرة التاريخية الجامعة وإقصاء كل ما يرمز إلى حقب سابقة، الأمر الذي أحدث اختلال بنيوي واسع في أنماط الاجتماع والاقتصاد والثقافة، وفتح الباب أمام إعادة هندسة المجال العام وفق مقتضيات المنظومة الحاكمة.

فتزعزعت منظومة القيم العامة وتآكلت مفاهيم التضامن والمصلحة الوطنية، لتحل محلها نزعات الأنانية والتمحور حول الذات، وتتغذى خطابات الكراهية والعنصرية، وتعلو الاعتبارات الشخصية على حساب الصالح العام. ولم يكن المشهد الطلابي بمنأى عن هذه التحولات إذ انعكست سياسات السلطة على الجامعات بوصفها فضاءات إنتاج الوعي، فتم تسيسها قسراً وعسكرتها رمزياً ومادياً، بما أسهم في تطبيع العنف السياسي داخلها، حتى بلغ الأمر أن حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد بعضهم البعض تحت لافتات أيديولوجية وتنظيمية متناحرة.

كما أسهمت عسكرة المجتمع وتحجيم النشاط الإبداعي والثقافي في إفقار المجال الرمزي للطلاب، وتنامي النعرات القبلية التي لم تقتصر على المجال الاجتماعي، بل تسربت إلى أدبيات التنظيمات السياسية نفسها، فغدت الجامعة مرآة لانقسامات المجتمع بدل أن تكون فضاءً لتجاوزها. وقد نشأت أجيال متعاقبة على امتداد ثلاثة عقود في ظل هذا المناخ، تشكل وعيها عبر مؤسسات التعبئة مثل معسكرات الدفاع الشعبي سابقاً، ثم

الخدمة الإلزامية لاحقاً، حيث جرى تكريس خطاب إقصائي يُغذّي العداء للآخر ويقوّض مفهوم الوطنية الجامعة، ويعمّق هشاشة النسيج الاجتماعي أصلاً.

وتتوجت هذه العملية بسياسات تعليمية موجّهة هدفت، عن قصد، إلى تشويش الوعي وإعادة إنتاجه بما يتوافق مع ضرورات السلطة، عبر مناهج وانتقاء معرفي يخدم الأدلجة ويحدّ من التفكير النقدي. وهكذا، لم يكن العنف السياسي وسط الطلاب ظاهرة معزولة، بل نتاج مركب لمنظومة حكم أعادت تشكيل القيم والفضاءات والمؤسسات، فحوّلت الجامعة من حاضنة للنقاش الحر وبناء المواطنة إلى ساحة صراع أيديولوجي وعنف مُقنّن، خلّف آثاره العميقة على أجيال كاملة وعلى مستقبل الدولة والمجتمع.

مارس نظام يونيو 1989، الذي قادته الجبهة الإسلامية القومية، نمطاً من العنف السياسي والاجتماعي غير المسبوق في تاريخ الدولة السودانية الحديثة، إلى الحد الذي جعل الوطن يقف على حافة الفوضى الشاملة والانهيار البنيوي. وقد تُوِّج هذا المسار الكارثي بانقسام البلاد إلى دولتين، شمالية وجنوبية، في تعبير صارخ عن فشل المشروع السياسي والأخلاقي للنظام في إدارة التنوع، وبناء دولة المواطنة، والحفاظ على وحدة الكيان الوطني. ولم يكن هذا التحول البنيوي الجسيم معزولاً عن بقية الفضاءات الاجتماعية، بل انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الجامعات السودانية، بوصفها أحد أهم مواقع إنتاج الوعي وإعادة تشكيل النخب.

والمفارقة اللافتة أن التنظيم الحاكم، في مراحله السابقة على استيلائه على السلطة عام 1989، لم يتعرض أعضاؤه أو قواعده لما يمكن مقارنته بحجم العنف والتنكيل الذي مارسه لاحقاً بحق الوطن والمجتمع. فقد نشأت الحركة الإسلامية السودانية، في الوسط الطلابي، داخل بيئة اتسمت نسبياً بالتسامح السياسي، واتساع هامش الحريات، ورفض المجتمع السوداني للعنف كوسيلة للعمل السياسي. ويشير حيدر إبراهيم علي إلى هذه الخصوصية بوضوح حين يؤكد أن الحركة الإسلامية السودانية تميزت،

منذ نشأتها، باستفادتها من مناخ الحرية السياسية، وأنها لم تتعرض للقمع والاضطهاد الذي واجهته الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية، بل إن نجاحها بحسب توصيفه كان مرهوناً بسودانيتها لا بما تدعيه من تفوق في التجديد الديني أو الأصالة الإسلامية.

غير أن الحركة، ما إن انتقلت من موقع الفاعل الاجتماعي والسياسي داخل المجال العام إلى موقع السلطة الشمولية، حتى أنكرت هذا الإرث كله، وتخلّت عن قيم التسامح والتعدد، وتعاملت مع الدولة والمجتمع بمنطق مغاير، أقرب إلى ذهنية التعبئة المغلقة والتجريب الأيديولوجي، وكأن الوطن بأسره ليس سوى جزاء سمنار ، بغض النظر عن الكلفة الإنسانية والاجتماعية.

وفي إطار هذا التحول، نُفِّذت داخل الجامعات السودانية، سياسات محكمة هدفت إلى إعادة تشكيل الحقل الأكاديمي والطلابي بما يخدم المشروع الأيديولوجي للنظام، عبر الإقصاء، والتسييس القسري، وتطبيع العنف داخل الحرم الجامعي. ويشير منصور خالد في كتابه النخبة السودانية وإدمان الفشل (الجزء الثاني) إلى أحد أكثر التصريحات دلالة على هذه الذهنية، حين نقل عن الدكتور حسن عبد الله الترابي قوله إن (الحيّة لا تلد إلا حيّات)، في إشارة رمزية إلى جامعة الخرطوم، بما تحمله العبارة من نزعة إقصائية تختزل الجامعة في كونها مصدراً لإنتاج الخصوم، لا فضاءً للتعدد الفكري والنقد الحر.

يمكننا القول إن العنف الذي مارسه نظام 1989 داخل الجامعات لم يكن مجرد انحرافات عارضة أو ردود أفعال ظرفية، بل كان جزء أصيل من بنية حكم شمولية سعت إلى إخضاع مؤسسات إنتاج المعرفة والوعي، وتحويلها من أدوات لبناء المجتمع والدولة إلى ساحات للضبط الأيديولوجي وإعادة إنتاج الولاء، الأمر الذي أسهم في تعميق أزمة الدولة السودانية، وتكريس القطيعة بين السلطة والمجتمع، وترك آثاراً ممتدة على أجيال من الطلاب والنخب.

شهدت ساحات هذه الجامعة، منذ خمسينيات القرن الماضي، صراعاً

أيديولوجياً وسياسياً محتدم بين تيارين رئيسيين التيار الإسلامي من جهة، واليسار التقليدي ممثلاً في الحزب الشيوعي من جهة أخرى. غير أنّ هذا الصراع، الذي ظلّ محكوم في فترات سابقة بسقوف العمل الطلابي والنقابي، بلغ ذروته عقب استيلاء التيار الإسلامي على السلطة في عام 1989، حيث انتقلت عقلية الإقصاء من المجال الطلابي إلى بنية الحكم نفسها. فقد تشكّل وعي النظام الجديد على قاعدة ثنائية تبسيطية قاصرة، تنظر إلى المجال العام بوصفه ساحة استقطاب حاد معنا أو ضدنا، وهي رؤية ألغت إمكانية التعدد والاختلاف، وأعادت إنتاج منطق الخصومة الذي كان سائداً في أركان النقاش وصراعات المجالس التنفيذية لاتحادات الطلاب، ولكن هذه المرة على مستوى الدولة والمجتمع.

وخلال ما يزيد على ثلاثة عقود، جرى إخضاع الجامعات لرقابة أمنية وإدارية مشددة، تمثلت في منع أي نشاط فكري أو ثقافي أو سياسي إلا بإذن مسبق، الأمر الذي أدى عملياً إلى تجفيف المجال العام داخل الحرم الجامعي، وإغلاق مساحات الإبداع والحوار الحر أمام الطلاب. وقد أسهمت هذه السياسات في تحجيم الوعي الجمعي، وكبح العنفوان الثقافي والأدبي الذي ظلّ تاريخياً أحد أبرز سمات الحركة الطلابية السودانية، لتتحول الجامعة من فضاء نقدي منتج للمعرفة إلى مؤسسة منضبطة تخضع لمنطق الطاعة والضبط مثل العسكرية.

وفي ذات الخط، انتهج النظام الحاكم سياسة تعليمية اتسمت بالتوسع الأفقي غير المدروس، فيما عُرف بثورة التعليم العالي، حيث أُنشئت عشرات الجامعات دون تخطيط استراتيجي أو رؤية منهجية واضحة تضمن الجودة الأكاديمية أو الارتباط الفعلي بحاجات المجتمع وسوق العمل. وترافق هذا التوسع الكمي مع إجراءات تعسفية تمثلت في فصل أعداد كبيرة من أساتذة الجامعات، لا سيما أولئك الذين أبدوا معارضة فكرية أو سياسية لسياسات النظام، مما أضعف البنية المعرفية للمؤسسات التعليمية وأفرغها من خبراتها التراكمية.

وعليه، فإن ما سُمّي بثورة التعليم العالي أغفل أسئلة جوهرية ظلّت بلا إجابة ما المغزى الحقيقي من هذا التوسع الجامعي الكمي؟

وما الجدوى التنموية والاجتماعية من تخريج أعداد هائلة من الطلاب دون سياسات واضحة لاستيعابهم في سوق العمل أو دمجهم في مشروع وطني منتج؟

تلك أسئلة تكشف، في جوهرها، عن أزمة رؤية عميقة في إدارة التعليم العالي، وعن اختزال الجامعة في بعدها العددي، على حساب دورها التاريخي بوصفها مؤسسة لصناعة الوعي، وإنتاج المعرفة، وتشكيل النخب القادرة على النقد والتجديد.

يبدو المشهد، عند تأمله من جميع جوانبه وكأن ما جرى لم يكن محض سياسات عشوائية أو أخطاء إدارية معزولة، بل أقرب إلى خطة متكاملة وممنهجة استهدفت تفكيك الجامعات السودانية وإفراغها من أدوارها التاريخية والمعرفية. فقد تجسدت ما سُمِّي بثورة التعليم العالي في التوسع الكمي غير الرشيد عبر فتح أعداد كبيرة من الجامعات غير المؤهلة أكاديمياً أو بنيوياً، واستيعاب أعداد ضخمة من الطلاب والطالبات في مراحل عمرية مبكرة، دون مراعاة للنضج الفكري أو التكوين الثقافي، إلى جانب الإلغاء شبه الكامل للمناشط الطلابية، ورفع يد الدولة بصورة كلية عن دعم التعليم وتمويله. وهذه العوامل مجتمعة كانت كفيلة بإحداث اختلال عميق في التوازن المنطقي والوظيفي داخل ساحات الجامعات السودانية.

وإذا ما قورن هذا الواقع بما كان عليه الحال في الفترات السابقة لانقلاب عام 1989، يتضح الفارق بجلاء إذ كانت الجامعات آنذاك أقل عدداً، غير أن مستوى الوعي في مرحلة التعليم قبل الجامعي كان أعلى بكثير وكان الطالب الجامعي يُنظر إليه بوصفه جزءاً من نخبة ثقافية واعية، تتشكل رؤيتها عبر أرضية صلبة من الخطاب السياسي والفكري والثقافي والاجتماعي، بل وحتى الرياضي. وقد مثّلت هذه المحاور مجتمعة مجال

اهتمـام أسـاسي للحـركة الـطلابية، وأسـهمت في إنتـاج طـالب فاعـل في الشأن العـام، قـادر علـى النقـاش والنقـد والمبـادرة.

غيـر أنّ هذا البنـاء التراكـمي تعـرض لتفـكك تـدريجي بفعـل إلغـاء المناشـط الـطلابية، وتراجـع أعمـار المقبـولين في الجامعـات، وغيـاب أي أرضية موضـوعية للخطـاب الفكـري والثقـافي داخـل الحـرم الجامـعي. ومـع وجـود طلاب وطالبات حـديثي الـسن ضمن فضاءات مغلقة نسبياً ولساعات طويلة، وفي ظـل غيـاب الأنشـطة الثقـافية والريـاضية والاجتمـاعية المنظـمة، أعيـد تشـكيل العلاقـات الاجتماعية بينهـم في مسـارات بديـلة، كثيـراً مـا خـرجت عن مضمونهـا التربـوي والأخلاقي، وهـو مـا انعكـس سـلباً علـى صـورة الجامـعة ووظيفتهـا القيـمية.

أدركت قيـادات التنظيـم الحاكـم باكـراً خطـورة الـدور التـاريخي للحـركة الـطلابية وتأثيرهـا علـى الشـارع العـام، فجـرى تـوظيف هذا التـردي المقصـود لكسـر الصـلة بين الـطلاب والفضـاء المجتمعي الأوسـع، وخلـق فجـوة من عـدم الثقة بين الحـركات الـطلابية المنـاهضة للنظـام وبين الشـارع، الذي بـدأ ينظـر إلـى أي نشـاط طلابي معـارض بـعين الـريبة وعـدم الرضـا. ومـع غيـاب الطـرح الموضـوعي وحجب المناشـط، أصبـحت السـمة الغـالبة داخـل الجامعـات هي حـالة من اللاوعي العـام، تتغذى علـى بيئة مـركبة من ضـعف الـوعي، وغيـاب الأنشـطة، وفقـر الـطلاب، وتـردٍّ أخلاقي نـسبي.

وفي مثـل هذه البيئة، يصبـح انتشـار الخطـاب الـديني المؤدلج أمر متوقع إذ يوفـر إجابـات مبسـطة ومطـمئنة لوضـع اجتمـاعي مأزوم ومفتقـر للبدائـل الفكـرية والثقـافية ومـع ذلـك، لا يمـكن إغفـال أنّ هذا الواقـع، علـى قتامتـه، لـم يخـلُ من نقـاط ضـوء؛ فقـد بـرزت مجموعـات من الـطلاب الذين حملـوا علـى عاتقهـم هـموم الحـركة الـطلابية وآمـال الشـعب السـوداني، وخاضـوا محـاولات متواصـلة ومضنية لمنـاهضة النظـام وسياسـاته. غيـر أنّ هذه المحـاولات وُوجـهت بقمـع عنيف، بـلغ في مراحـل عـدة حـدّ التـصفية الجسـدية، فتحـولت

الجامعات في فترة وجيزة إلى ساحات عنف وضبط أمني صارم.

وفي خضم هذا المسار، أعيد توظيف الجامعة بوصفها أداة لتفريخ مشروع أيديولوجي جديد، يستثمر في عواطف الطلاب حديثي السن وتطلعاتهم الوجودية، وهو ما شكّل جوهر سياسة التعليم العالي في عهد الجبهة الإسلامية القومية، انسجاماً مع المقولة الشهيرة لراشد الغنوشي (عليك بالمال... والجيش... والتعليم... والإعلام) ووفق هذا المنطق، جرى تسييس وعسكرة الطلاب داخل الجامعات لاستخدامهم في ضرب الخصوم والمعارضين، وتحويلهم إلى وقود لمعارك سياسية وعسكرية خاسرة.

وقد كانت النتيجة النهائية لهذا المسار كارثية، إذ دُفع بعشرات الآلاف من الشباب إلى حروب عبثية، انتهت بانفصال جنوب السودان، ليغدو هذا الانفصال شاهد ريخي على واحدة من أسوأ المآسي التي لحقت بالحركة الطلابية والشباب السوداني، حيث قُدِّمت أرواحهم قرباناً باسم الاستشهاد والدين، في إطار سياسات استغلالية انتهجها النظام الحاكم، تاركة خلفها جراحاً عميقة في جسد المجتمع والدولة على السواء.

في عهد حكم الإسلاميين الذي بدأ بانقلاب عام 1989، برز تصاعد غير مسبوق للعنف السياسي داخل الجامعات السودانية، حتى غدا هذا العنف سمة بنيوية ملازمة للمجال الطلابي، بعد أن كان في فترات سابقة ظاهرة محدودة وموسمية. ويرجّح عدد من الباحثين والمحللين أنّ هذا التحول لا يمكن فهمه بمعزل عن جملة من العوامل السياسية والفكرية والمؤسسية التي أعادت تشكيل علاقة الدولة بالجامعة خلال تلك الحقبة ، وأعادت صياغة دور الطالب بوصفه فاعل سياسي وأمني في آن واحد.

وفي هذا الإطار، يقدّم الدكتور الطيب زين العابدين قراءة نقدية لافتة في تحليله المنشور بصحيفة الصحافة (العدد 4910)، حيث يعزو العنف الطلابي المعاصر إلى المناخ غير الديمقراطي الذي ساد البلاد عقب انقلاب

1989. ويشير إلى أنّ الطلاب لم يعودوا مجرد فاعلين نقابيين أو سياسيين، بل جرى توظيفهم للقيام بأدوار عسكرية وأمنية وسياسية مباشرة لصالح النظام الجديد، إلى الحد الذي تعسكر فيه التنظيم الطلابي نفسه، وذابت الفواصل بينه وبين أجهزة الأمن وتكتسب هذه الشهادة أهميتها من كونها صادرة عن مفكر محسوب على التيار الإسلامي، ما يمنحها قدراً عالياً من المصداقية النقدية من داخل البنية الفكرية للتنظيم الحاكم ذاته.

ويمضي الدكتور الطيب زين العابدين، في المصدر نفسه، إلى أبعد من ذلك حين يؤكد أنّ العنف الطلابي لم يعد فعل عفوي أو ردّ فعل ظرفي، بل أصبح جزءاً من منظومة عنف مؤسسي أوسع تمارسه الدولة ضد معارضيها، بهدف تمكين سيطرة الحزب الحاكم على مختلف قطاعات الدولة. وبهذا المعنى، تحولت الجامعات إلى امتداد رمزي وعملي لسلطة الدولة القمعية، وغدا العنف أداة أساسية لضبط الحقل الطلابي وإخضاعه، بدل الاحتكام إلى الحوار الفكري أو المنافسة البرامجية.

ويكشف هذا التحليل عن ملامح منهج متكامل في إدارة الدولة، يقوم على العنف بوصفه وسيلة مركزية في التعامل مع الآخر مع غياب شبه كامل للطرح الفكري والنقاش الموضوعي. وقد عبّر عن هذا المعنى، بصورة أكثر فجاجة، أحد القيادات الإسلامية في معرض حديثه عن أزمة الحركات الإسلامية وتجربة الشباب المجاهد في جنوب السودان، حين لخّص المأزق الفكري بقوله (من السهل جداً على طالب الاتجاه الإسلامي حمل البندقية، ولكن يصعب عليه إكمال كتاب بيده). وهي عبارة تختزل ببلاغة قاسية اختلال ميزان القيم داخل هذا التيار، حيث جرى تمجيد الفعل العنيف على حساب الفعل المعرفي، وتقديم الطاعة والتنفيذ على التفكير والنقد.

غير أنّ هذا القصور الفكري لم يكن حكراً على القواعد الطلابية أو فئة الشباب وحدهم، بل كان انعكاس لأزمة أعمق في البنية الفكرية للحركة الإسلامية نفسها. فقد أظهر أداؤها في الحكم، بعد عام 1989،

عجزاً واضحاً عن إدارة الدولة الحديثة، وتخبط في السياسات العامة، نابع من فقر في الإنتاج الفكري والتنظير السياسي. وقد تفاجأت قيادات الحركة، بعد وصولها إلى السلطة، بأن برامجها تقوم في جوهرها على شعارات عامة، لا على رؤى فكرية متماسكة أو مشاريع سياسية قابلة للتطبيق.

ويقدّم الدكتور عبدالوهاب الأفندي، وهو أحد مفكري نظام الإنقاذ قبل المفاصلة، شهادة نقدية بالغة الدلالة، إذ يشير إلى أنّه خلال السنوات العشرين الأولى لم يكتب أيٌّ من الإخوان المسلمين السودانيين كتاب ذا قيمة فكرية حقيقية، لافتاً النظر إلى أنّ ما وُجد لا يتجاوز محاولات خجولة لإنتاج خطاب أيديولوجي، من بينها ما قام به حسن الترابي في أوائل السبعينيات، مثل كتيّب (الصلاة عماد الدين) وقد ورد هذا التقييم في كتاب التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية الصادر عن مركز الدراسات السودانية.

يمكن القول إن تصاعد العنف السياسي وسط الطلاب في عهد الإسلاميين لم يكن ظاهرة معزولة أو نتاج انفعالات شبابية عابرة، بل كان تعبيراً عن أزمة فكرية عميقة ومنهج حكم قائم على العنف والتمكين، أعاد تشكيل الجامعة من فضاء معرفي نقدي إلى ساحة صراع أمني وأيديولوجي، ودفع بالحركة الطلابية إلى مسارات خطرة أفرغتها من دورها التاريخي في إنتاج الوعي والمساءلة والمبادرة الفكرية.

في ظل غياب الإطار الفكري المرجعي، يتعطل بالضرورة إمكان إنتاج طرح موضوعي رصين، ويضيق المجال أمام النقاش العقلاني، ليحل العنف محل الجدل، ويغدو الخيار الأول في التعامل مع الخلافات والقضايا العامة. وبهذا المعنى، لم يكن الحوار بين النظام الحاكم وخصومه قائماً على أسس تداولية أو عقلانية، بل تشكّل وفق عقلية إقصائية مغلقة، تستند إلى منطق أيديولوجي إسلامي راديكالي يرى في الاختلاف تهديداً وجودياً لا مسألة قابلة للنقاش. وفي هذا الجانب جرى توظيف الطلاب على نحو أداتي فظّ، اتسم بالانتهازية السياسية، وبمقاربة يمكن توصيفها

بالميكافيلية، حيث استُخدموا كوسائل لتحقيق غايات السلطة، لا كفاعلين مستقلين في المجال العام.

وفيما يتصل بقضية الحرب في جنوب السودان، يوضح الدكتور الطيب زين العابدين، في مقاله المشار إليه سابقاً، أنّ مقتضيات الحرب فرضت إشراك الطلاب عبر مؤسسة الدفاع الشعبي، وهو ما أسهم بصورة مباشرة في تعميق عسكرة الحركة الطلابية، وترسيخ الإيمان بالعنف بوصفه أداة مشروعة لإرهاب الآخر وتحقيق الغلبة السياسية. ولم يقتصر الأمر على توظيف العنف في سياق الحرب فحسب، بل امتد ليشمل الساحة الجامعية نفسها، حيث عُدّ استعماله، إلى جانب أساليب أخرى كالتكتيك والخداع والتزوير، وسيلةً مقبولة لكسب المنابر الطلابية وفرض السيطرة التنظيمية داخل الجامعات.

ويشير الطيب زين العابدين كذلك إلى أنّ مظاهر العنف لم تتجه فقط نحو الخصوم السياسيين، بل تفجّرت بصورة لافتة داخل صفوف الطلاب الإسلاميين أنفسهم، ويتجلى ذلك عقب انقسام التنظيم الحاكم إلى جناحيه الوطني والشعبي. وهو ما يكشف أنّ العنف لم يكن مجرد أداة صراع مع الآخر المختلف سياسياً، بل أصبح جزءاً من الثقافة التنظيمية الداخلية، يُستدعى كلما تعثّر الحوار أو غابت الأطر المؤسسية لحل الخلاف.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح الترابط الوثيق بين الوضع السياسي العام ونمط تشكّل شخصية الطالب الجامعي في تلك المرحلة. فقد جرى استثارة العاطفة الدينية لدى الشباب، وتوظيفها بصورة مكثفة في عملية التنشئة التنظيمية، على نحو أدّى إلى اختزال الوعي النقدي، وتشويه القدرة على التحليل المستقل، وإحلال الطاعة والانقياد محل التفكير والمساءلة. ومع تكرار هذا النمط، تعرّضت الشخصية الطلابية لعملية تفريغ معرفي تدريجي، أفضت إلى حالة من التشويش الذهني والضبابية في إدراك الواقع، ثم إلى خضوع كامل لمنظومة العنف بوصفها

المرجـعية الوحيـدة لإثبـات الذات وتـحقيق الشـعور بالقـوة والانتمـاء.

وبذلـك، لـم يعـد الـعنف مجـرد سـلوك طـارئ أو استجـابة ظـرفية، بـل تحوّل إلى مكوّن بنيوي في تشكيل الوعي الطلابي داخل التيار الإسلامي، يغذيـه مفهـوم سيـاسي مأزوم، وخطـاب أيديولـوجي مغـلق، ومنـهج حكـم يـرى في القـوة وسيـلة أسـاسية للإدارة والسيطـرة. وهـو مـا أسـهم، في المحصلة النهـائية، في إنتـاج نمـوذج طلابي هشّ معرفيـاً، مأزوم نفسيـاً، لا يجد سنداً لثقته بذاتـه إلا في السلاح والعنف ، على حساب الفعل الفكري والحـوار الموضـوعي ودور الجامـعة بوصفهـا فضـاءً للنقـد وإنتـاج المعـرفة.

تسـعى أخصـائية علـم النفـس الجنـائي، الدكتـورة حـرم الرشيـد، إلـى تقديم تحليل إيضـاحي لحـالات العنف الـطلابي في الجامعات السـودانية، مشيـرةً إلـى أن الخبـرات الحيـاتية والإدراكية لبـعض الأفـراد، ا أولئـك المنتـمين إلى التنظيمات السيـاسية الاسلامية، تتشـكل حـول تصـورات المـوت والـعنف، مـا يؤدي إلـى تنـامي الدوافـع العـدوانية القتـالية لديهـم. وفي مقـال لهـا بجريـدة السـوداني (العـدد 464) توضـح قائـلة (كل مكاسبهـم من خبرتهـم الحيـاتية الإدراكية تـركزت علـى فكـرة المـوت، فتنمـو معهـم الدوافـع العـدوانية القتـالية).

وتعكـس هذه الـملاحظة بوضـوح مـا يحـدث داخـل الجامعات، والتي غالبـاً مـا تصبح مسـرحاً للتمهيـد لصراعـات عنيفة قبـل وقوع الأحـداث الرئيسية. ففي بـداية أي احتـكاك أو مواجـهة، يظهـر طلاب التنظيـم الإسلامي في شـكل اصطفـاف شبـه عسـكرية، حيث تتجمـع الكـوادر من داخـل الجامـعة وخارجهـا علـى هيئة كتـائب، تحمـل شـعارات حمـراء وتطـلق صيحـات مسـموعة ذات مضمـون عـدواني مباشـر، مثـل: «جيبـو... حي... الليـلة يـوم الرجـال»، مصحـوبة برفـع التكبيـرات وتـداول أسـلحة نـارية بين الـطلاب المـوالين للنظـام.

ولا يقتصـر تأثيـر هذا المنـاخ علـى الداخل الجامعي فحسب، بل يتفاقـم نتيجة الضغـوط والتوتـرات القـادمة من خارجهـا، والتي تشـمل كمـائن جهـاز الأمن والمليشيـات شبـه النظـامية التابـعة للنظـام الحاكـم، فيمـا يزداد تـورط

الشـرطة من خلال أوامـر مباشـرة للقيـام باعتقـالات عشـوائية. ويتضـح أن القـوى الأمنية نفسـها تخضـع لأوامـر صـارمة من (ملـكية) تابـعين للأمن الـطلابي تجعلهـم أدوات تنفيذية لتـعزيز الانضبـاط بالقـوة، ممـا يسـاهم في تصعيـد الانفعـالات العـدوانية إلـى مستويـات حـادة، أحيانـاً تصل إلى سـلوكيات وحشية تـكاد تفقـد اى بعـد إنسـاني، إذ تتكـرر صرخـات بـعض كـوادر التنظيـم في حـالة هستيـرية، مثـل (فالتـرق منهـم دمـاء... أو تـرق منـا الدمـاء... أو تـرق كل الدمـاء) في مشـهد يعكـس انغماسـهم في دائـرة الـعنف وانعـدام السيطـرة علـى الدوافـع العـدوانية.

ولا يمـكن فصـل هذه الظاهـرة عن البيئة السيـاسية الأوسـع، حيث يتـم تمـكين هذا النمـط من الـعنف ومسـاندته من قبـل قيـادات النظـام الإسلامي في السـودان، الذين يعانـون هـم أنفسـهم من اضطرابـات نفـسية حـادة، ويحوّلـون معاناتهـم واعتلالهـم النفـسي إلـى أداة لإخضـاع الـطلاب المنـاهضين لسياسـاتهم، ممـا يجعـل الجامعـات بمثـابة مسـرح لتجـارب القـوة والهيـمنة، أكثـر منـه فضـاءً أكاديـمي للتعلـم والنقـاش.

في لقـاء تلفزيـوني مشـهور، صـرح إبراهيـم أحمـد عمـر، أحـد قيـادات النظـام الإسلامي السـابق، والذي شغـل منـصب وزيـر التعليـم العـالي، بأن الـعنف داخـل الجامعـات يُـعزى إلـى صـراع بين مسـلم وكافـر تعكـس هذه المقولة بصورة صريحة البنية التربوية والأيديولوجية التي يتـم تكـوين الفـرد عليهـا، ومـدى تأثيرهـا في تشـكيل الإدراك والسـلوك. فالفـرد الذي يُنشأ في بيئة تربـوية تقـوم علـى نبذ الآخـر، والتـلقين الصـارم، وعـدم احتـرام الكـرامة الإنسـانية، يواجـه بالضـرورة خـللاً معرفيـاً وأخلاقيـاً، مـا يضـعف قدرتـه علـى ممـارسة التفكيـر النقـدي والانخـراط في الفضـاءات الاجتمـاعية التعـددية .

و تشيـر أخصـائية علـم النفـس الجنـائي، الأستـاذة حـرم الرشيـد، إلـى أن (هذه الشخـصية لا تعـرف العـواطف الوجـدانية للآخـرين، ولا تتقبـل سـوى المؤشـرات الإيحـائية المتطـرف) وتعكـس هذه الـملاحظة أن البنية النفـسية

للفـرد المتـربّي علـى الأيديولوجيـات المتطـرفة تتسـم بالجمـود العـاطفي والاجتماعي، وبافتقارها إلى التعاطف والقدرة على التفاعل الإيجابي مع المختلفين. ومن ثم، تصبح مثل هذه الشخصيات مصدر تهديد محتمل للأمن المجتمعي، حيث تقوم أبعاد سلوكها على نبذ الآخر، والتمحور حول فكرة الصراع المستمر، ورؤية الجماعات أو الأفراد المختلفين على أنهم تهديد لوجودها وكيانها .

وبالتالي يمكن استنتاج أن التربية الأيديولوجية المتطرفة لا تؤدي فقط إلى تنمية دوافع العنف، بل تعمل أيضاً على تشكيل شخصية معزولة معرفياً وعاطفياً، قادرة على الانخراط في ديناميات الصراع المجتمعي، بما يجعلها خطراً مستمراً على بيئة التعليم والمجتمع ككل..

انواع العنف السياسي وسط الطلاب أبان حقبه الإسلاميين

على مدار أكثر من ثلاثة عقود، رسمت الجبهة الإسلامية القومية صورة متكاملة للعنف السياسي في السودان، متخذة من المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات، ساحة رئيسية لممارسة أشكال متعددة من العنف، فقد تجلى هذا العنف في صور متعددة عنف مادي وجسدي مباشر، وعنف لفظي عبر خطاب التحريض والإقصاء، إضافة إلى العنف الرمزي الذي يظهر في ممارسة سلوكيات تهدف إلى الاحتقار والإهانة وإلغاء الآخر.

وقد برزت داخل الجامعات عدة أشكال من العنف، شملت العنف بين الطلاب أنفسهم، والعنف الموجه من الطلاب تجاه الإدارة الجامعية، وصولاً إلى العنف الذي تشارك فيه الشرطة كأداة لفرض السيطرة وحسم النزاعات لصالح النظام ذلك بتأييد طرف على حساب الآخر غير أن التاريخ الجامعي يزخر بأحداث شاذة استثنائية، أبرزها حادثة حريق جامعة أم درمان الأهلية، والتي تمثل نموذجاً فريداً في تاريخ العنف الجامعي السوداني،

إذ لـم تتدخـل الشـرطة نهائيـاً لحمـاية الحـرم الجامـعي أو إحـكام السيطـرة، بـل انحـازت إلـى الـطلاب الـمنفذين، وهـم مـا عرفـوا حينهـا بـمليشيات البـرق الخـاطف والتي عمـلت بتوجيـه ومبـاركة قيـادات النظـام.

وفي وصفـه لوقائـع الحـادثة، أشـار مديـر الجامـعة إلـى محاولاتـه التواصـل مـع أحـد القيـادات البـارزة في الجبـهة الإسلامية القـومية، إبراهيـم أحمـد عمـر، لإبلاغـه بنيـه الـطلاب. وقـد جـاء رد القيـادي، الذي عبـر عن عقـلية مضطـربة سـلوكاً ومنحـرفة سـلطوياً، بمثـابة دليـل علـى السيكولـوجية المقهـورة للأشخـاص المتحكـمين في مفاصـل الـدولة فـكان رده (الحشـاش يـملأ شبكتـو) وفق تعبيـره، مـا يعكـس طـريقة الحكـم الـمبنية علـى فـرض السيطـرة والإرهـاب الـرمزي والمـادي في آن واحـد.

وتتضـح ممارسـات الـعنف الـطلابي بشـكل أكبـر عنـد دراسة أحـداث جامعـات أخـرى، مثـل جامـعة اليرمـوك، حيث تقـول أستـاذة هويـدة سـرالختم في مقالهـا المنشـور (في العـام الماضي، قـام أحـد الـطلاب المنتمين للحزب الحاكـم في كلية اليرمـوك بشـارع الـستين بتجنيـد عشـرين فـرداً من فاقـدي التوجيـه التربـوي، وشنـوا هجـوم مسـلح بالأسـلحة النـارية والبيضـاء والملتـوف علـى مبـاني الـكلية، مـا أدى إلـى تدميرهـا بالكامـل، وتعديهـم علـى وكيـل الـكلية واحتجـازه في مكتبـه وسـط ألـسنة النيـران.

إن هذه الأمثـلة تعكـس بجلاء كيفية انتشـار الـعنف السيـاسي في الوسـط الجامـعي نتيجة سياسـات الجبـهة الإسلامية القـومية، حيث تـم استخـدام الـطلاب كأدوات تنفيذية للسيطـرة علـى الفضاء التعليـمي وتحويلـه إلـى سـاحة للتجاذبـات السيـاسية، مـا أدى إلـى تعطيـل البيئة الأكاديـمية، وزرع الخـوف، وإضعـاف القيـم التربوية والمجتمعية. كما تطـرح هذه الوقائـع سؤال محـوري حـول جذور الـعنف الـطلابي، والتي تتجـاوز الفاعـل الفـردي لتصـل إلـى السياسـات العـامة والثقـافة السيـاسية السـائدة، التي تغذي النزعـات العـدوانية وتعـمق الصراعـات داخـل المجتمـع الجامـعي.

بعض أشهر احداث العنف في عهد الإسلاميين

تختزن الذاكرة التاريخية للحياة الجامعية في السودان، وبالأخص داخل جامعة الخرطوم، سجل مثقل بأحداث عنف سياسي غير مسبوقة، ارتبطت على نحو مباشر بحقبة حكم ما عُرف بالإنقاذ منذ عام 1989. فقد مثّل صعود الجبهة الإسلامية القومية إلى سدة السلطة نقطة تحوّل حاسمة في طبيعة الصراع داخل الجامعات، حيث انتقلت المواجهات من حدود التنافس الفكري والتنظيمي إلى أنماط دامية من العنف الجسدي المباشر. ولعل أكثر ما يثير الدهشة والقلق أن أولى هذه الوقائع الدموية سُجّلت في العام نفسه الذي استولى فيه النظام الجديد على الحكم، أي بعد أقل من أربعة أشهر فقط من انقلاب يونيو 1989.

ففي مساء يوم الاثنين الموافق الرابع من ديسمبر 1989، شهدت أروقة جامعة الخرطوم حادثة مروّعة تمثّلت في مقتل الطالب بشير الطيب خامسة ادأب انجليزي ، إثر طعنة تلقاها داخل الحرم الجامعي، تحديداً في المنطقة الواقعة بين كلية الاقتصاد وقاعة (102). وقد وُجّهت الاتهامات آنذاك إلى أحد الطلاب المنتمين إلى الاتجاه الإسلامي فيصل حسن عمر ، مع تداول واسع لمعلومات غير رسمية أفادت بتأمينه وإخفائه بواسطة كوادر تنظيمية نافذة، ثم ترحيله إلى أحد المنازل المرتبطة بقيادات معروفة في التيار الإسلامي الطيب محمد خير الطيب المشهور بالطيب سيخه. وعلى الرغم من خطورة الواقعة ووضوح ملابساتها، فقد انتهت الإجراءات القانونية بتبرئة المتهم من تهمة القتل العمد، في محاولة عكست منذ وقت مبكر، طبيعة العلاقة المختلة بين السلطة السياسية وأجهزة العدالة.

أدى مقتل الطالب بشير الطيب إلى تصعيد حاد في أجواء التوتر داخل الجامعة، حيث اندلعت مواجهات عنيفة استمرت ليومين متتاليين. وفي يوم الأربعاء الموافق السادس من ديسمبر 1989، سقطت الطالبة التاية أبو

عاقلة، من بنات منطقة الدندر وطالبة كلية التربية، في حادثة أعادت إنتاج العنف ذاته، ليلحق بها، بعد أقل من ساعة، واقعة مقتل الطالب أبو بكر سليم، طالب السنة الثانية بكلية الآداب، نتيجة إصابته بطلق ناري. وبذلك تحوّل الحرم الجامعي، في غضون أيام قليلة، من فضاء أكاديمي يفترض فيه الحوار وتبادل الأفكار، إلى مسرح مكشوف للعنف السياسي المسلح.

واللافت في هذه السلسلة من الأحداث ليس فقط فداحتها أو رمزيتها المبكرة، وإنما أيضاً ما ترتّب عليها من إفلات كامل من المساءلة، إذ لم يُحاسَب أيٌّ من الجناة في وقائع القتل الثلاث حتى يومنا هذا. وهو ما يرسّخ دلالة أعمق مفادها أن العنف لم يكن سلوك طارئ أو معزول بل جزء بنيوي من منظومة الحكم وممارساته، انعكس بصورة مباشرة على الجامعات بوصفها ساحات للصراع الأيديولوجي، وأدوات لإعادة إنتاج الهيمنة السياسية عبر القهر والقوة، لا عبر الإقناع أو التنافس الديمقراطي.

في شأن تصاعد العنف السياسي داخل الوسط الجامعي خلال عقد التسعينيات، تُسجِّل الوقائع التاريخية حادثتين بالغتي الدلالة على طبيعة العلاقة القمعية التي حكمت تعامل أجهزة الدولة مع الحركة الطلابية آنذاك. ففي عام 1991 لقي الطالب طارق محمد إبراهيم، بكلية العلوم في جامعة الخرطوم، مصرعه متأثر بإصابته بعيار ناري، وذلك على خلفية مشاركته في مظاهرة طلابية سلمية عبّرت عن رفض سياسات صندوق دعم الطلاب، وطالبت بالاعتراف بحقوق الطلاب الأساسية في الإعاشة والسكن الكريم. وتكشف هذه الواقعة عن انتقال الدولة من منطق إدارة الخلافات داخل الحرم الجامعي إلى منطق القنص واستخدام القوة المميتة ضد مطالب اجتماعية مشروعة.

وتتكرر المأساة في حادثة لاحقة ذات دلالة لا تقل خطورة، إذ اعتقلت الأجهزة الأمنية الطالب محمد عبدالسلام، بكلية القانون في الجامعة نفسها، بتاريخ 3 أغسطس 1998. وتحت وطأة التعذيب داخل مقار الاحتجاز، فارق الحياة يوم الثلاثاء الموافق الرابع من أغسطس من العام ذاته، في

انتهاك صارخ للحق في الحياة ولمبادئ سيادة القانون. وتزداد فداحة هذه الجريمة بالنظر إلى الاطار المؤسسي الذي وقعت فيه، حيث كان الزبير بشير طه يشغل منصب مدير الجامعة آنذاك، الأمر الذي يثير أسئلة جوهرية حول مسؤولية الإدارة الجامعية وتواطؤها أو عجزها عن حماية طلابها وضمان استقلال الحرم الجامعي.

إن هاتين الحادثتين لا تمثلان وقائع معزولة، بل تشكلان نموذج بنيوي لكيفية توظيف العنف المادي والمؤسسي لإخضاع الحركة الطلابية، وتقويض دور الجامعة بوصفها فضاء عام للنقاش الحر والتعبير السلمي، وتحويلها إلى ساحة مفتوحة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحت مظلة السلطة السياسية والأمني.

وعلى نفس النهج، تكشف الوقائع المتعاقبة داخل عدد من الجامعات السودانية عن نمط مقلق من العنف المنظّم الذي أفضى إلى سقوط ضحايا من الطلاب، بما يعكس تحوّل الحرم الجامعي من فضاء معرفي وحواري إلى ساحة للصراع الدموي. فقد شهدت جامعة سنار في عام 2004 أحداث عنف أعقبت ندوة أُقيمت داخل الجامعة، انتهت بمقتل الطالب ميرغني النعمان، في واقعة شكّلت صدمةً كبرى للوسط الأكاديمي آنذاك. ولم تكن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بمنأى عن هذا المسار، إذ سقط الطالب عبد الرحمن في عام 1995 من كلية الأشعة الطبية خلال مظاهرة طلابية، قبل أن تفقد الجامعة لاحقًا طالب آخر هو الأمين شمس الدين من كلية الهندسة الجناح الجنوبي، في استمرار لذات السلسلة الدموية.

وسارت جامعة الجزيرة على النهج نفسه، حيث قُتل الطالب معتصم الطيب من كلية الزراعة، في مسار لم يخرج عن دائرة العنف السياسي والأمني المسيطر على الحياة الجامعية. واتسعت رقعة هذه الأحداث لتشمل جامعة النيلين، التي شهدت مقتل الطالب شريف، والطالب

خالد محمد نور (المستوى الثاني كلية التجارة)، في دلالةٍ واضحة على شمولية الظاهرة وعدم انحصارها في مؤسسةٍ بعينها. وفي مارس 2014، أضيف اسم الطالب علي أبكر موسى (المستوى الثالث كلية الاقتصاد) إلى قائمة الضحايا، في مشهد يؤكد تصاعد وتيرة العنف بدل انحساره مع مرور الزمن.

وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها المأساوية حين تحوّل قمع النشاط الطلابي إلى عمليات تصفية جسدية مكتملة الأركان، تمثّلت في إعدام بعض الطلاب وإلقاء جثثهم في الترع المائية، وذلك عقب احتجاجات اندلعت تنديد بالرسوم الدراسية المفروضة على طلاب دارفور بجامعة الجزيرة. وفي السابع من ديسمبر، جرى العثور على أربع جثث لطلاب هم محمد يونس النيل، وعادل محمد أحمد، والصادق عبد الله يعقوب، ونعمان أحمد القرشي، داخل قناة (ترعة) قريبة من حرم جامعة الجزيرة. وتمثل هذه الواقعة واحدة من أكثر الحوادث دلالةً على الانحدار الخطير الذي أصاب العلاقة بين السلطة والطلاب، حيث لم يعد العنف وسيلةً للضبط الأمني فحسب، بل أضحى أداةً للإقصاء الجسدي وتصفية الأصوات المعارضة داخل المؤسسات الأكاديمية.

منذ سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على السلطة 1989، لم تُسجَّل، وفق الوقائع المتاحة، أي حالة قتل ممنهجة طالت كوادره أو منسوبيه داخل الجامعات السودانية على يد الطلاب أو القوى المعارضة، وهو معطى دالٌّ لا يمكن عزله عن السياق العام للعنف السياسي داخل الحرم الجامعي. ففي المقابل، تكشف الوقائع المتراكمة أن العنف الطلابي لم يكن ظاهرة متبادلة بين أطراف متكافئة، بل اتخذ طابع أحادي الاتجاه، حيث ظل جهاز الدولة وأذرعه التنظيمية والأمنية يمارسون عنف منظّم ومتصاعدي ضد الطلاب المناهضين أو المخالفين لسياسات النظام.

ويُستفاد من استقراء هذه الأحداث أن السلطة الحاكمة لم تنظر إلى

الحراك الطلابي بوصفه تعبير مشروع عن الاختلاف السياسي أو الاحتجاج الاجتماعي، بل تعاملت معه باعتباره تهديد أمني مباشر يستوجب الرد القسري، الأمر الذي أفضى في حالات عديدة إلى انتهاكات جسيمة، بلغت حدّ التصفية الجسدية لبعض النشطاء والطلاب داخل أو على هامش الفضاء الجامعي. ويعكس هذا السلوك منطق سلطوي يقوم على نزع الطابع المدني عن الجامعة وتحويلها من مجال للنقاش الحر وإنتاج المعرفة إلى ساحة للضبط الأمني والسيطرة السياسية.

كما أن كثيرً من الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت خلال هذه الفترة لم تكن ذات طبيعة أيديولوجية صِرفة، بل جاءت في الغالب استجابة مباشرة لتدهور الأوضاع المعيشية والخدمية داخل الجامعات، بما في ذلك قضايا الإعاشة، والرسوم الدراسية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة تجاه الطلاب. ومن ثمّ، يمكن النظر إلى هذه الاحتجاجات باعتبارها فعل احتجاجي اجتماعي مشروع وصرخة جماعية في مواجهة واقع طلابي مأزوم، أكثر من كونها مجرد مواجهة سياسية مع السلطة.

وعليه، فإن العنف الذي صاحب الحراك الطلابي لا يمكن فهمه إلا في إطار اختلال ميزان القوة بين الدولة والطلاب، وفي اطار سياسة رسمية اعتمدت القمع أداةً لإدارة الاختلاف، بدلاً من الحوار والاحتواء. وهو ما أسهم، على المدى الطويل، في تأزيم البيئة الجامعية، وتقويض دورها التاريخي كرافعة للتغيير السلمي، ومختبر للنقاش الحر، وإحدى أهم ساحات التكوين المدني والديمقراطي في المجتمع السوداني.

في نفس المسار التحليلي ذاته، يقدّم محمد حسن التعايشي قراءة تفسيرية ذات طابع سوسيولوجي سياسي للعنف الطلابي في الجامعات السودانية، تستند إلى معطيات ميدانية جمعتها ورقة بحثية منشورة له، يشير التعايشي، اعتماداً على نتائج استبيان وُزِّع على عيّنة معتبرة من طلاب مؤسسات التعليم العالي بمختلف الجامعات السودانية، إلى أنّ

العنف الطلابي لا يمكن اختزاله في كونه سلوك عفوي أو انفعال معزول، بل يتخذ في جوهره شكلاً من أشكال العنف الهيكلي البنيوي الموجّه بصورة أساسية ضد النظام الحاكم وضد السياسات العامة التي تحكم قطاع التعليم العالي على وجه الخصوص.

ويذهب التعايشي إلى أنّ تحليل هذا النمط من العنف، من خلال الاستقراء الزمني والمكاني لسلسلة من الأحداث المتواترة داخل الجامعات السودانية، يكشف عن انتظام واضح في تواريخ وقوعه ودوافعه، بما يسمح بوصفه كظاهرة اجتماعية وسياسية لها منطقها الداخلي وأسبابها الموضوعية. فالعنف الطلابي، وفق هذا المنظور، لا ينشأ من فراغ، وإنما يتشكّل باعتباره تعبير احتجاجي تراكمي على أوضاع يراها الطلاب غير مقبولة، سواء تعلّق الأمر ببيئة الجامعات نفسها من حيث السياسات الأكاديمية، والرسوم، والإعاشة، والحريات الطلابية، أو ارتبط بالشأن السياسي الأوسع وما يشهده من تحولات وأزمات، بما في ذلك انعكاسات السياسة الخارجية وتداعياتها على الواقع الداخلي.

ومن زاوية تحليلية مقنّنة، تكتسب أطروحة التعايشي أهميتها من كونها تنقل العنف الطلابي من حقل التفسير الأمني أو الأخلاقي الضيق إلى حقل التحليل البنيوي، الذي يربط بين الفعل الاحتجاجي الطلابي وبين اختلالات بُنية الدولة وسياساتها التعليمية. فالعنف هنا لا يُقرأ كغاية في ذاته، بل كأداة تعبير قصوى يلجأ إليها الفاعل الطلابي حين تُغلق أمامه قنوات الفعل السلمي والمؤسسي، وحين يتعذّر عليه التأثير في القرار العام عبر الآليات الديمقراطية. وعليه، فإن مقولة التعايشي تُسهم في تفكيك السردية الرسمية التي تُجرِّم الحراك الطلابي بوصفه فوضى أو تخريب، وتعيد تأطيره ضمن منطق الصراع الاجتماعي السياسي، حيث يصبح العنف مؤشر دال على عمق الأزمة البنيوية في العلاقة بين الدولة، وسياساتها التعليمية، وقطاع الطلاب بوصفه أحد أكثر الفئات الاجتماعية حساسية تجاه التحولات السياسية والاقتصادية.

وبمعزلٍ عن السياسة المنهجية التي انتهجها النظام الحاكم في إنتاج العنف وإعادة تدويره بوصفه أداة للضبط الاجتماعي والسياسي على مستوى الدولة، فإن نمط تعاطيه الحواري مع خصومه وبالأخص أولئك الذين واجهوا السلطة بعنف مضاد قد أفرز تداعيات موضوعية عميقة داخل الفضاءات الجامعية السودانية. إذ لم يكن هذا التعاطي محايد أو عقلاني، بل اتسم بمنطق انتقائي يضفي الشرعية السياسية والأخلاقية فقط على الفاعلين الذين يمتلكون أدوات القوة المسلحة، في مقابل تهميش كامل للأشكال السلمية للاحتجاج والتعبير السياسي.

وقد تعمّق هذا الإدراك الجمعي بصورة أكثر وضوحاً عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل، التي أفضت عملياً إلى إعادة تشكيل الدولة السودانية عبر الانقسام إلى كيانين شمالي وجنوبي. ففي أعقاب هذه التسوية، تبلور شعور واسع خاصة وسط النخب الطلابية والشبابية بأن النظام الإسلامي الحاكم لا يستجيب للمطالب السياسية ولا يعترف بالحقوق إلا تحت ضغط السلاح، وأن منطق القوة بات هو اللغة الوحيدة المقبولة في معادلة التفاوض مع السلطة.

ومن ثمّ، فإن هذه الاتفاقية، بوصفها نموذج لتسوية سياسية قائمة على موازين القوة العسكرية لا على أسس العدالة أو المواطنة المتساوية، أسهمت بقصد أو بغير قصد في إعادة إنتاج ثقافة العنف، وشكّلت حافزاً مباشر لجهات إثنية ومناطقية أخرى لحمل السلاح باعتباره الوسيلة الأكثر فاعلية لنيل الحقوق، ولفرض الوجود في المجال العام، ولسماع الصوت داخل بنية دولة أغلقت مسارات العمل السياسي السلمي

انعكست هذه التحولات بصورة جلية داخل الجامعات السودانية، التي تُعد تاريخياً ساحات للنقاش الحر والفعل المدني، إذ تراجعت فيها جدوى الخطاب السلمي لصالح تصاعد أنماط العنف السياسي، نتيجة ترسّخ قناعة بنيوية مفادها أن الدولة نفسها قد شرعنت العنف، لا بوصفه استثناءً، بل

كآلية تفاوض ووسيلة اعتراف.

لذلك يمكن القول إن العنف الطلابي في هذه المرحلة لا يُفهم باعتباره سلوكاً معزولاً أو انحرافاً فردياً، بل هو نتاج مباشر لبنية سياسية كافأت العنف، وعاقبت السلم، وأعادت تعريف الشرعية على أساس القوة لا الحق.

في ختام هذا المبحث، يصبح من الضروري تثبيت موقفٍ معرفيٍّ وأخلاقيٍّ حاسم من ظاهرة العنف، بوصفها ممارسةً مرفوضة على نحوٍ مطلق، أياً كانت دوافعها، وأياً كانت الغايات التي يُراد تسويقها أو تبريرها باسم الدين، أو الأيديولوجيا، أو الضرورة السياسية. فالعنف، في جوهره، لا يُنتج شرعية، ولا يؤسس لاستقرار، ولا يبني دولة، بل يعمّق أزمات المجتمع، ويقوّض إمكانات العيش المشترك، ويفتح المجال لتدوير الصراع داخل بنى المجتمع ومؤسساته، وفي مقدمتها الفضاءات التعليمية والثقافية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن أي محاولة لتبرير العنف أو إضفاء المشروعية عليه حتى عندما يُمارَس ضد فئات من داخل السلطة الحاكمة أو يُسوَّغ بوصفه رداً مشروعاً تظلّ محاولةً مناقضة لأسس الدولة الحديثة ولمبادئ الأخلاق السياسية. فالعنف، حين يُصبح أداةً اعتيادية في المجال العام، يفقد طابعه الاستثنائي، ويتحوّل إلى نمطٍ بنيويٍّ يعيد إنتاج نفسه داخل المجتمع، بما يؤدي إلى تآكل المعايير القانونية والأخلاقية، ويُفضي في نهاية المطاف إلى حالة من الفوضى المقنّعة أو الاستبداد المقنّن

إنّ التجربة السودانية ومنذ استيلاء تيار الإسلام السياسي على السلطة، تُظهر بجلاء كيف جرى توظيف العنف المادي والرمزي والمؤسسي بوصفه وسيلةً لإدارة الخلاف السياسي والاجتماعي، وليس كحالة طارئة فرضتها ظروف استثنائية.

ولقد اسهم هذا النهج في ترسيخ ما يسميه بالعنف البنيوي ،حيث لا يقتصر الأذى على الفعل المباشر، بل يتجسد في السياسات والهياكل

والمؤسسات التي تُنتج الإقصاء، والتهميش، وانعدام العدالة.

ويغدو العنف أكثر خطورة حين يُلبس لباساً دينياً، إذ يتحول من فعل سياسي قابل للنقد والمساءلة إلى ممارسة مقدسة تُحصّن نفسها ضد أي تفكير عقلاني أو مساءلة أخلاقية.

وعلى الضد من ذلك، تُجمع الأديان السماوية، كما تُجمع الأعراف والقيم السودانية الراسخة، على تحريم الاعتداء على النفس الإنسانية، ورفض الإكراه، وتجريم ترويع الآمنين، وصون كرامة الإنسان بوصفها قيمة عليا لا يجوز المساس بها. كما تؤكد الأدبيات الفلسفية والسياسية الكلاسيكية والمعاصرة من اطروحات Max Weberحول احتكار الدولة المشروع للعنف الى دراسات التحول الديمقراطي وبناء السلام الى ان شرعية الدولة لا تقاس بقدرتها على القهر، بل بمدي التزامها بالقانون وحمياتها وادارتها للاختلاف.

ولذلك نقول ان أولى أولويات الوطنية الحقة، والإنسانية المسؤولة، في ظل الحالة الماثلة للوطن، تتمثل في نبذ العنف بجميع أشكاله وصوره، ورفض تبريره أو تطبيعه أو تسويغه تحت أي مسمى. فبغير هذا الموقف المبدئي، لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي، ولا عن سلام اجتماعي مستدام، ولا عن جامعة بوصفها فضاءً للمعرفة الحرة، ولا عن دولة تتأسس على المواطنة والعدالة وسيادة القانون. إن نبذ العنف ليس خياراً أخلاقياً فحسب، بل هو شرطٌ بنيويٌّ لازم لإعادة بناء المجال العام، واستعادة الثقة في السياسة، وفتح أفق تاريخيٍّ جديد يتجاوز إرث القهر والصراع نحو أفق الكرامة والعيش المشترك.

المراجع التي ارتكز عليها المبحث الأول

1/ ازمة الإسلام السياسي – دكتور حيدر إبراهيم علي

2/ منصور خالد النخبة السودانية وادمان الفشل

3/ عبدالوهاب الافندي مقال صحفي

4-دكتور الطيب زين العابدين مقال صحفي بجريدة الصحفة العدد4910

5/ حسن مكي مقابلة صحفية

6/العنف الطلابي في الجامعات السودانية الماضي والحاضر ورقة منشورة لأستاذ حاتم عبد الفضيل

7/ التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية حيدر إبراهيم علي

8/دكتور حرم الرشيد شداد مقال صحفي جريدة السوداني العدد464

9/ مقالات على سودانيزاولاين عن مقتل بشير وسليم والتايه ابوعاقلة

10/مقال لأستاذ الحاج وراق

11/ سقوط المشروع الحضاري دكتور حيدر إبراهيم علي

12/ ورقة منشورة لدكتور هويدا سر الختم

13/محمد حسن التعايشي ورقة منشورة عن العنف الطلابي في الجامعات السودانية

14 /لقاء على القناة السودانية لوزير التربية والتعليم في حقبة الإسلاميين إبراهيم احمد عمر

المبحث الثاني

العنف وأنواعه

لا يمكن مقاربة ظاهرة العنف في السياق السوداني وبخاصة في الفضاءات التعليمية والجامعية باعتبارها أحداثًا معزولة أو ردود أفعال آنية، بل ينبغي فهمها ضمن بنية مفاهيمية دقيقة، تُعيد العنف إلى جذوره اللغوية والمعرفية، وتكشف عن تحوّله من معنى لغوي بسيط إلى ممارسة سياسية ومؤسسية معقّدة. فالعنف، كما يتبدّى في التجربة السودانية الحديثة، لم يعد مجرد فعل مادي مباشر، وإنما أضحى نسقاً من السلوكيات والخطابات والإجراءات التي تُمارَس باسم السلطة أو الدين أو الأمن، وتُشرعن الإقصاء والترويع داخل المجال العام، وعلى رأسه الجامعات.

وانطلاقاً من هذا الإطار، فإن التأسيس اللغوي لمفهوم العنف لا يمثل تمريناً لغوياً مجرداً بل يشكّل مدخل تحليلي ضروري لفهم كيف انتقل العنف في السودان من كونه سلوك استثنائي مرفوض أخلاقياً، إلى أداة سياسية ممنهجة، تم توظيفها لضبط المجال السياسي العام وكسر إرادة الفعل الجماعي .

معنى العنف في اللغة

العنف في اللغة العربية هو ضدّ اللين، ويدل على الشدة والقسوة

وغياب الرأفة في القول أو الفعل. ويُقال عَنَفَ به إذا لامه واشتدّ عليه، بما يحمله اللفظ من دلالة على القهر والتسلّط. كما أن لفظ العُنفوان يحيل إلى الاندفاع والحدّة، وهي صفات غالباً ما تقترن بفعل غير منضبط أو قوة غير مُقنّنة. وقد أوردت المعاجم العربية، ومنها المصباح المنير، أن العنف يقف في الضدّ المباشر من الرفق، بوصفه قيمة أخلاقية وسلوكية.

ويكتسب هذا المعنى اللغوي بعد معياري واضح في المرجعية الإسلامية، حيث يروي الإمام مسلم في صحيحه عن النبي محمد ﷺ قوله (إنَّ الله رفيقٌ يحبُّ الرفق، ويُعطي على الرفق ما لا يُعطي على العنف، وما لا يُعطي على ما سواه).

ويُظهر هذا الحديث النبوي أن العنف ليس مجرد سلوك غير محمود، بل هو فعل مرفوض قيمياً يتعارض مع جوهر الأخلاق الدينية التي تقوم على الرحمة والتدرّج والإقناع. غير أن المفارقة المركزية في التجربة السودانية تكمن في أن هذا الرفض القيمي للعنف لم يمنع تحوّله في ظل الدولة الشمولية إلى أداة حكم، وممارسة يومية داخل المؤسسات التعليمية، تُمارَس أحياناً باسم الدين ذاته الذي يرفضه.

وعلى نفس المنوال ، فإن المعنى اللغوي للعنف بوصفه نقيضًا للرأفة واللين، يتقاطع بصورة مباشرة مع ما شهده الواقع ا السوداني بكل اصنافه منذ عام 1989، حيث تم استبدال الحوار والتنافس الفكري بأساليب القمع، والاعتقال، والضرب، والقتل في اكثر الاحيان ما يعكس انتقال العنف من كونه سلوكاً فردياً إلى كونه سياسة ممنهجة.

ويتقاطع هذا الفهم مع ما يطرحه بيير بورديو في تحليله لمفهوم العنف الرمزي، حيث يؤكد أن أخطر أشكال العنف ليست تلك التي تُمارَس بالسلاح فقط، بل تلك التي تُفرض عبر الخطاب، والمناهج، واللغة، وإعادة تشكيل الوعي، بحيث يقبل الضحايا وضعهم القهري بوصفه أمراً طبيعياً وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على الحالة السودانية، حيث جرى تطبيع العنف داخل

الجامعات عبر خطابات دينية وأمنية تجرّم الاختلاف وتُشيطن المعارضة الطلابية.

كما يلتقي هذا التحليل مع طرح يوهان غالتونغ لمفهوم العنف البنيوي، الذي يرى أن العنف لا يقتصر على الفعل المباشر، بل يتجسد أيضاً في البُنى السياسية والاجتماعية التي تحرم الأفراد من حقوقهم الأساسية، وتُنتج بيئات دائمة للقهر والتهميش. وفي هذا الإطار، يمكن فهم العنف الطلابي في السودان بوصفه نتاجاً لبنية دولة مارست الإقصاء والتجفيف المنهجي للمجال العام، لا بوصفه انحرافاً طلابياً عابراً.

وعليه، فإن العنف لغةً يمكن تعريفه إجرائيا في هذا الكتاب بوصفه كل قول او فعل مباشر او غير مباشر مادي او رمزي يتعارض مع قيم الرفق والعدل .

ويُستخدم لإخضاع الآخر أو إقصائه أو تجريده من حقه في التعبير والمشاركة، سواء مارسته الدولة أو وكلاؤها أو القوى المتحالفة معها داخل الفضاء الجامعي.

ويمثّل هذا التعريف مدخل نظري لفهم أشكال العنف السياسي والطلابي في السودان، ويمهّد لتحليل أنواعه وتجلياته وآثاره.

العنف في القانون

في إطار الضبط المفاهيمي لمصطلح العنف داخل الحقل القانوني، تجدر الإشارة إلى أن التشريعات الجنائية، في صيغها التقليدية، قد درجت على تعريف العنف بوصفه كل فعل ينطوي على مساس مباشر بسلامة جسم المجني عليه، أو يشكل اعتداءً مادياً من شأنه إلحاق الأذى البدني به، سواء وقع هذا الأذى بصورة مباشرة أو ترتب عليه ضرر لاحق. ويستبطن هذا التعريف فهماً ضيقاً للعنف، يربطه حصراً باستخدام القوة الجسدية

أو المـادية، ويقصـر نطـاق التجريـم علـى الأفعـال التي تتـرك أثـراً محسوسـاً علـى الجسـد.

غيـر أن تطـور الفكـر القانـوني والفقـه الجنـائي، واتسـاع دائـرة الظواهـر الاجتمـاعية والسيـاسية ، أفضـى إلـى بلـورة اتجـاهين في تفسيـر مفهـوم العنف داخـل القانـون الجنـائي. يتمثـل الاتجـاه الأول في النظـرية التقليـدية، التي تجعـل من القـوة المـادية والـعنف الجسـدي محـوراً أسـاسياً للتجريـم، حيث يُفهـم العنف باعتبـاره ممارسة فعلية للقـوة البـدنية تُفضي إلـى إخضـاع الغيـر أو إيذائـه. ووفقـاً لـهذا المنظـور، فإن غيـاب الاعتـداء الجسـدي المباشـر يفضي غالبـاً إلـى استبعـاد وصف العنف، حتـى وإن تـحقق الإكـراه أو انعـدمت حـرية الإرادة لـدى الضـحية.

في المقابـل، تبـرز النظـرية الحـديثة وهي السـائدة في الفقـه الجنـائي المعاصـر لتقـدم تصـوراً أكثـر اتسـاعاً وعمقـاً لمفهـوم الـعنف. إذ لا تنصـرف هذه النظـرية إلـى الوسيـلة المـادية المستخـدمة، بقـدر مـا تـركز علـى النتيجة القانـونية والاجتمـاعية للفعـل، والمتمثـلة في إجبـار إرادة الغيـر أو الضغـط عليهـا بوسـائل متعـددة، مـادية كانت أم معنـوية. ووفق هذا التصـور، فإن الـعنف يتـحقق متـى مـا وُجـد الإكـراه الذي يسـلب الفـرد حريتـه في الاختيـار، ويدفعـه إلـى القيـام بتصـرف لـم يـكن ليقـدم عليه لـولا ذلك الضغـط أو التهديد أو التـرهيب، بصـرف النظـر عن طبيـعة الأداة أو الشـكل الخـارجي للفعـل.

وتكتـسب هذه المقـاربة الحـديثة أهـمية خـاصة عنـد إسقاطهـا علـى واقـع الجامعـات السـودانية، حيث لا يتجلـى الـعنف دائمـاً في صورتـه الجسـدية المباشـرة، بـل كثيـراً مـا يتخذ أشـكالاً رمزية، ونفـسية، ومؤسـسية، تمـارس عبـر التشـهير، والتجريـح المتعمـد، والتخـوين الأيديولـوجي، والإقصـاء السيـاسي، واستخـدام الخطـاب الأخلاقي أو الـديني كـسلاح للضغـط والإكـراه. وهـو مـا يتقاطـع بصـورة مباشـرة مـع مـا يطرحـه كتـاب الـعنف بالجامعـات السـودانية عنف الـدولة، الذي يذهب إلـى أن العنف داخـل الحـرم الجامـعي لا يمكن فصله

عن بنية الدولة نفسها، ولا عن سياساتها القمعية التي تُعاد إنتاجها داخل المؤسسات التعليمية.

فوفق هذا المنظور، تمارس الدولة عنفها داخل الجامعات عبر وكلاء أيديولوجيين وأمنيين، مستخدمة أدوات غير مادية في ظاهرها، لكنها بالغة الأثر في نتائجها، حيث يتم كسر إرادة الطلاب والطالبات المعارضين، وإخضاعهم لسلطة الأمر الواقع. ويبرز هذا النمط من العنف بحدة خاصة في مواجهة الكوادر النسائية، إذ يتقاطع العنف السياسي مع العنف الجندري، فتُستهدف النساء المعارضات عبر حملات تشويه أخلاقي، وانتقاص من الكفاءة، وتحقير رمزي ممنهج، بما يشكل في مجموعه صورة مكتملة من صور الإكراه المعنوي الذي تتحدث عنه النظرية الحديثة في القانون الجنائي.

إن اعتماد الفهم الحديث لمفهوم العنف يتيح قراءة أعمق وأكثر واقعية لما يجري داخل الجامعات السودانية، ويكشف أن العنف ليس حدثاً استثنائياً أو سلوكاً فردياً معزولاً، بل هو ممارسة بنيوية تتأسس على إخضاع الإرادة، وتجريد الأفراد من حقهم في الاختيار الحر، وتحويل المؤسسة الجامعية من فضاء للمعرفة والنقاش إلى ساحة لإعادة إنتاج عنف الدولة بأدوات ناعمة أحياناً، لكنها لا تقل فتكاً عن العنف المادي المباشر.

العنف من منظور اجتماعي

العنف من منظور اجتماعي يُعد ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد الأفعال الجسدية أو الاعتداءات الفردية لتشمل جميع أشكال الإيذاء، سواء كانت لفظية أو نفسية أو رمزية، وما يميز هذا النوع من العنف أنه لا يقتصر على فرد بعينه، بل يمكن أن يستهدف جماعة كاملة أو فئة مجتمعية معينة. فهو سلوك اجتماعي يقوم على إنكار الآخر ورفض اعتباره قيمة

مستقلة تستحق الاحترام والحياة، سواء كان هذا الآخر فردًا أو جماعة، ما يجعل العنف في جوهره ممارسة تهدف إلى السيطرة والإخضاع وإلغاء الهوية والمكانة الاجتماعية للمتضرر. في التجربة السودانية المعاصرة، نجد مثال العنف الفردي في ما تعرض له الأستاذ محمود محمد طه من اضطهاد، أو في ما يواجهه الناشطون السياسيون من اعتقال وتعذيب ممنهج، بينما يتجلى العنف الجماعي في السياسات الممنهجة التي تمارسها بعض المليشيات المسلحة والجيش على مناطق محددة من البلاد، بما يؤدي إلى إخضاع السكان وطمس هويتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية. ومن منظور سوسيولوجي، يرتكز العنف على استعباد الآخر أو تحويله إلى تابع، أو إخراجه خارج دائرة الوجود والمشاركة، وهو بذلك عملية ديناميكية تتجذر في تراكمات بنيوية واجتماعية وسياسية، ويعكس تباين القوى وعدم توازن السلطة داخل المجتمع، ويُعيد إنتاج أشكال التمييز والرفض الثقافي والسياسي التي تقوّض التماسك الاجتماعي وتُضعف قدرة المجتمع على تحقيق الاحترام المتبادل والعيش المشترك. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العنف الاجتماعي ليس مجرد فعل فردي أو حادثة عابرة، بل هو استراتيجية اجتماعية متكاملة تظهر في الممارسات اليومية والسياسات العامة، ويُمثل أحد أكثر الظواهر التي تهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، كما أشار إلى ذلك تحليل مجلة الفكر العربي المعاصر، إذ يُعرف العنف بأنه سلوك إيذائي يقوم على إنكار الآخر ورفض اعتباره كقيمة حقيقية ومستقلة تستحق الاحترام والحياة (العدد 27، ص19).

إن ما تمارسه سلطة الإسلاميين في السودان من سياسات عنف ممنهج في مناطق دارفور وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة يُعد نموذجاً صارخاً لتوظيف العنف كأداة سياسية واجتماعية لتثبيت هيمنة الدولة على المجتمع. ومن منظور اجتماعي، يمكن تعريف العنف بأنه كل فعل أو قول يهدف إلى إيذاء الآخر، سواء أكان هذا الآخر فرداً أو جماعة. ويتميز هذا الإيذاء بطابعين: الأول فردي، حيث يقوم شخص معين باستخدام القوة

الجسدية أو الكلامية بطريقة عنيفة ضد الآخر، ويُعرف هذا بالسلوك المتسلط الفردي، كما يتجلى في خطابات عمر حسن أحمد البشير التي كانت تشهر أبناء دارفور، أو في تصريحات قادة الجبهة الإسلامية القومية تجاه المعارضين السودانيين. والثاني جماعي، حيث تنخرط مجموعة محددة تشترك في خصائص معينة في ممارسة العنف وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، وهو ما يمكن تسميته بالسلوك المتسلط الجمعي. وعند إسقاط هذا التعريف على واقع السودان، نجد أن العنف بجميع أشكاله – الجسدي، اللفظي، والرمزي – قد أصبح الآلية المسيطرة في الفضاء السياسي والاجتماعي تحت سلطة النظام الإسلامي السياسي، حتى أن ممارسة العنف باتت تُعتبر سياسة أمر واقع، وانتقل أثرها إلى داخل الجامعات، حيث ذهب بعض المراقبين إلى اعتبار العنف ضرورة موضوعية لمقاومة النظام القائم. وقد مثلت الحركات المسلحة المعارضة نموذجاً مضاداً، رفض استخدام القوة كوسيلة سياسية، في مواجهة عنف نظام الخرطوم.

إن العنف، بتداعياته المتعددة ومبرراته المتنوعة، يعد أحد الأسباب الرئيسة لإفشال المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يؤدي عسكرة الحياة المدنية إلى فرض واقع وحيد يسيطر فيه العنف والعنف المضاد، وينتفي فيه ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإعاشة. ونتيجة لذلك، تتحول هذه الحقوق إلى سياسات مكبوتة، تُدفن في دهاليز الظلم والحرمان بعيداً عن فضاءات الحوار والتفاعل الحر، وتتفاقم بصورة غير طبيعية، فتظهر في شكل عنف دموي متصاعد.

تتجلى هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً في ما يمكن تسميته بالدولة المتغربة، أي الدولة التي تنأى عن تلبية متطلبات شعبها، فتتحول إلى عصبية جديدة تُضاف إلى العصبيات التقليدية القائمة، ويُشل نمو المشاركة الجماهيرية في مفاهيم الحرية والديمقراطية. ومن ثم، تنشأ

ما يُعرف بالدولة الفئوية، التي تتخذ منحىً معارضاً لمشروع الدولة الأمة، والتي يسعى النظام من خلالها إلى إلغاء السلطات التقليدية ودمجها في بوتقة الوحدة الوطنية. وفي السياق السوداني الراهن، تتحول الدولة الفئوية إلى كيان يثير حفيظة القوى الفئوية الأخرى في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، والتي تجد نفسها مهددة في مصالحها الحيوية، مما يدفعها إلى التصادم المستمر مع الدولة الفئوية. وهكذا، يتعسكر المجتمع بكل فئاته وطوائفه، ويتحول الصراع إلى مواجهات متبادلة، فيتدرج التناقض من مستوى الرؤوس السياسية العليا إلى الجماهير، فتقوم الحواجز النفسية والأيديولوجية بفرض حدود مادية، وتتحول الفئات إلى جيوش معبأة بالقوة والكراهية تجاه الآخر. وهذا هو السيناريو الذي يشهده السودان اليوم، وهو نموذج دقيق ومؤلم للعنف المنظم، الذي يحول المجتمع إلى فضاء مستمر من الصراعات والفوضى.

اذن نقول بان العنف وسط الطلاب وفى الدولة بكل مستوياته واشكاله ليس وليد الصدفة هو نتاج عوامل واسباب عديده قمنا جاهدين على حسب علمنا بتصويرها في سياق ما تقدم ذكرة الا ان العامل الديني بالسودان يعتبر الابرز في تعقيد ظاهرة العنف بعد المرحلة التي خطاها النظام الإسلامي لحكم الوطن بالقوى والعنف وكبت الحريات والتضييق على المواطنين ومن الطبيعي تماماً ان ينتهى اقفال الحقل السياسي أمام المجتمع بأعمال القمع وتقيد الحريات وهضمها الى دفع هذه المجتمعات الى سلوك مسارب أخر للتعبير عن مصالحها وحقوقها والى ممارسه الاحتجاج على العنف الرسمي بعنف مضاد

هذا بعينه ما تذهب اليه البلاد وتحديداً الخرطوم والتي بها من المليشيات المسلحة اكثر من القوات النظامية ومتحدث المليشيات التي تسمى بالدعم السريع لا يعرف له منصب حكومي واضح الا انه قائد قوات خارج النمط النظامي لاهي شرطه ولا قوات مسلحه وهذه القوات هي المسؤولة عن تامين وحماية النظام وليس الوطن .فالعنف المضاد

في العاصمة لم يوفق ليس للقوة الأمنية لهذه القوات ولكن لدوافع التخمير والترسب وبعدها فأن الفئات المهمشة التي تنتفض يمكن ان يكونوا هم انفسهم الجنود الذين يهيمون طوال النهار تحت شمس الخرطوم الحارقة وهنا تكمن حقيقه باينه هي ان العنف اداة يستعين بها القاهرون وايضاً المقهورين وان كانت بمقادير مختلفة ولغايات متباينة ألا ان عنف المقهورين يكون بصورة اكثر فتكاً لأنه يمكن وفى اغلب الاحوال ان يكون عشوائياً تلقائياً غير منظم.

ان تناول العنف بالجامعات بوصفه ظاهرة طلابية ومحاوله التغافل عن تلك الاشكاليات خارج هذا النطاق من شأنه ان يولد نوعاً من التبلد الدائري ويزيد من عمق المشكلة فالأمر يجب تناوله من جانب عنف الدولة واثرة على الطلاب ، ومن الواضح أن هنالك خلل ما على المستوى النفسي من اسقاطات اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه وكان لابد من معالجه هذا الخلل لان محاوله استغلال العنف في شتى ضروب الحياه يعد انتهاكاً صريح للنواميس البشرية والاجتماعية ومن شأنه أن يؤدى الى اضطراب السلوك الاجتماعي وتُشكل كل العوامل الخفية لنسف المجتمع ولهذا لم يكن مستغرباً عندما سقط الطالب بشير الطيب على يد الطالب فيصل حسن عمر وتستر النظام على هذا في العام 89 لم يكن مستغرباً دقات ناقوس الخطر منذرة على خطر قادم بتصدع اصقاع الوطن الشمالية وتشقق على اطرافه الشرقية وبتر جنوبه خلاف للآلام الحاده التي يعانيها في غربه والان وصلت هذه الاحتقانان الخرطوم وسط الوطن ، وليس غريباً ان تتحول حالات التهميش الاقتصادي الى قنبلة موقوته قابله للانفجار وبالتالي لم يكن محل نقد ان ينقل بعض الطلاب من هذه البقاع والذين نالوا حظاً من التعليم كل هذه المآسي من مناطقهم الى حرم الجامعة ، وترك اكثرهم التعليم والتحقوا بميلشياتهم العرقية ، فماذا ننتظر من أنسان لا يملك أدنى ضروريات الحياه أو يفتقد أهله الى نظام الرعاية والحماية من نظام يزيد من ضنك وصعوبات الحياه عليهم .

المراجع التي اعتمد عليها المبحث الثاني

1/ الدليل التعريفي تعريفات العنف

2/ مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية مظاهر العنف وصورة

انتهي أكرم إبراهيم البكري

امدرمان 2010